مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية

The Ability of the Accounting Information Systems of Kuwaiti Companies in Dealing with E-commerce Transactions

إعداد الطالبة

هيا يعقوب فهد العبيد

الرقم الجامعي 400920062

إشراف

الدكتور ظاهر شاهر القشي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الثاني / 2011-2012

التفويض

أنا **هيا يعقوب فهد العبيد** أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاســـــم: هيا يعقوب فهد العبيد

التاريـــخ: ٤-٦-٢٠١٢

التوقيـــع: ....

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "**مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الالكترونية**" وأجيزت بتاريخ: ٢٨/٦/٢٠١٦

اعضاء اللجنة العلمية	الرتبة	التوقيع
د ظاهر شاهر القشي ... مشرفاً	استاذ مشارك	
أ.د. عبدالناصر ابراهيم نور ... رئيساً	استاذ – جامعة الشرق الاوسط	
د. توفيق حسن عبدالجليل...عضواً خارجياً	استاذ مشارك– الجامعة الاردنية	

شكر وتقدير

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى جامعة الشرق الأوسط التي أتاحت لي الفرصة لاتمام دراستي العليا.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الفاضل الدكتور ظاهر القشي على ماقدمه من توجيه ونصح والمتابعة المستمرة أثناء إعداد هذه الرسالة.

كما أشكر الأساتذة الأفاضل وأعضاء هيئة التدريس بكلية الأعمال.

وأخيرا أتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني لكل من كان له جهد في سبيل اتمام هذا العمل فله مني الشكر والتقدير.

والله ولي التوفيق

الباحثة

الإهداء

إلى والدي الغالي الذي هو مثال للأبوة والأخوة والصداقة الذي كان ومازال نعم الربان لسفينتي في هذه الحياة...

إلى والدتي الغالية التي كانت بعطفها ومثابرتها على رعايتي آناء الليل وأطراف النهار قيثارة تعزف ألحان لحاقي بالركب علما ومعرفة...

إلى الشموع التي أنارت دربي، إلى من أتكئ عليهم، إلى أغلى الناس في هذه الدنيا الذين وقفوا لجانبي..... إخوتي وأخواتي

إلى من آزرني وسرنا سويا نشق الطريق معا إلى اليد الخفية وراء كل نجاح.... زوجي العزيز

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
عنوان الرسالة	أ
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
شكر وتقدير	د
إهداء	هـ
فهرس المحتويات	و
قائمة الجداول	ل
الملخص باللغة العربية	ف
الملخص باللغة الإنجليزية	ص
الفصل الأول: مقدمة عامة للدراسة	1
1-1 المقدمة	2
1-2 مشكلة الدراسة وعناصرها	3

1-3 فرضيات الدراسة	5
1-4 أهداف الدراسة	6
1-5 أهمية الدراسة	7
1-6 محددات الدراسة	7
1-7 المصطلحات الإجرائية	8
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	12
2-1 تمهيد	14
2-2 الإطار النظري	15
2-2-1 مفهوم النظام	15
2-2-2 مفهوم نظام المعلومات	15
2-2-3 مفهوم البيانات المحاسبية	16
2-2-4 مفهوم المعلومات المحاسبية	16
2-2-5 نظام المعلومات المحاسبي بشكله الحديث	16
2-2-6 المخاطر المرافقة لأنظمة المعلومات المحاسبية	17

الإلكترونية	
2-2-7 مخاطر التوثيق المستندي	19
2-2-8 تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية	19
2-2-9 مفهوم التجارة الإلكترونية	23
2-2-10 مفهوم الأعمال الإلكترونية	25
2-2-11 أشكال التجارة الإلكترونية	26
2-2-12 مستنخدمو البيانات المحاسبية	27
2-2-13 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	30
2-2-14 دور المحاسبه في عملية اتخاذ القرارات	32
2-2-15 متطلبات نظم المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية	32
2-3 الدراسات السابقة	33
2-3-1 الدراسات السابقة باللغة العربية	33
2-3-2 الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية	44

2-3-3 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	49
الفصل الثالث: منهجية الدراسة	50
3-1 المقدمة	51
3-2 منهجية الدراسة	51
3-3 مجتمع الدراسة وعينتها	51
3-43 أدوات الدراسة	52
3-5 صدق الأداة	52
3-6 ثبات الأداة	53
3-7 الأساليب الإحصائية	53
3-8 أساليب جمع البيانات والعلومات	54
الفصل الرابع: عرض النتائج واختبار الفرضيات	56
4-1 المقدمة	57
4-2 وصف مجتمع وعينة الدراسة	57
4-3 تحليل البيانات	64

4-3-1 نتائج السؤال الأول: هل لدى أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية القدرة على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية	**65**
4-3-2 نتائج السؤال الثاني: هل يوجد معوقات تحول دون قدرة انظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الالكترونية	**75**
4-3-3 نتائج السؤال الثالث: مدى مساهمة البنود المقترحة التالية في الحد من المعوقات التي قد تقف حائلا أمام قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارةالإلكترونية	**81**
4-4 اختبار فرضيات الدراسة	**89**
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	**95**
5-1 النتائج	**96**

5-2 التوصيات	98
المراجع	100
الملاحق	104

قائمة الجداول

رقم الجدول	محتوى الجدول	الصفحة
3–1	معامل الثبات	53
4–1	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	58
4–2	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص الدقيق	59
4–3	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية	60
4–4	توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة المهنية	61
4–5	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	62
4–6	توزيع عينة الدراسة حسب التعامل مع التجارة الالكترونية	63
4–7	توزيع عينة الدراسة حسب نية التعامل بالتجارة الالكترونية	64
4–8	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة من الإدارة المالية على فقرات السؤال الاول (مدى قدرة انظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الالكترونية)	66
4–9	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة من المدققين عن فقرات السؤال الأول (مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع	70

	عمليات التجارة الإلكترونية)	
10-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة ككل عن فقرات السؤال الأول (مدى قدرة انظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية)	73
11-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الإدارة المالية عن فقرات السؤال الثاني (مدى مساهمة البنود التالية في اعاقة قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الكويتية على التعامل مع التجارة الإلكترونية)	76
12-4	االمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة المدققين عن فقرات السؤال الثاني (مدى مساهمة البنود التالية في إعاقة قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الكويتية على التعامل مع التجارة الإلكترونية)	78
13-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة	80

	الدارسة ككل عن فقرات السؤال الثاني (مدى مساهمة البنود التالية في إعاقة قدرة نظام المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع التجارة الإلكترونية)	
14-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الادارة المالية عن فقرات التي تقيس (مدى مساهمة البنود التالية في الحد من المعوقات التي تقف حائلاً أمام قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية)	83
15-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينية المدققين على الفقرات التي تقيس (مدى مساهمة البنود المقترحة التالية في الحد من المعوقات التي تقف حائلاً أمام قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية)	85
16-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة	87

	الدراسة ككل عن الفقرات التي تقيس (مدى مساهمة البنود المقترحة التالية في الحد من المعوقات التي قد تقف حائلاً أمام قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية)	
17-4	اختبار الفرضية الرئيسية الأولى	89
18-4	اختبار الفرضية الرئيسية الثانية	90
19-4	اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة	91
20-4	اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة	92
21-4	اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة	93
22-4	اختبار الفرضية الرئيسية السادسة	94

مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الالكترونية

إعداد: هيا يعقوب فهد العبيد

إشراف: الدكتور ظاهر شاهر القشي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية وتحديد المعوقات التي تحول دون قدرتها ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة للحد من تلك المعوقات.

وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة فقد قامت الباحثة بتصميم استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة البالغة 125 فردا من العاملين في الإدارة المالية في الشركات الكويتية المدرجة في السوق المالي و 63 فرداً من المدققين الخارجيين للشركات المدرجة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها:

1- وجود نقص ملحوظ في المدققين الخارجيين الذين يحملون شهادات مهنية متخصصة.

2- اتفاق عينة الدراسة على قدرة الأنظمة المحاسبية على التعامل في التجارة الالكترونية واختلافها على درجة أهمية تلك القدرة.

3- اتفاق عينة الدراسة على وجود معوقات تحول دون قدرة أنظمة الشركات المحاسبية واختلافها على أهمية وأولوية تلك المعوقات.

4- اتفاق عينة الدراسة على وجود حلول تحد من المعوقات واختلافها على أهمية وأولوية تلك الحلول.

The Ability of the Accounting Information Systems of Kuwaiti Companies in Dealing with E-commerce Transactions

Prepared by: Haya Al-obaid

Supervised by: Dr. Thaher Shaher Al-Qashi

Abstract

This study aimed to measure Kuwaiti companies accounting information systems ability to deal with electronic commerce, and barriers identification that hinder their ability and then to propose appropriate solutions to prevent these obstacles.

In order to achieve the study objectives, a questionnaire was developed and distributed over a sample of 125 respondents from financial departments of Kuwaiti companies listed in stock market and 63 respondents of listed companies external auditors.

The study concluded the following :

1 – Remarkable decrease in external auditors who have professional certificates.

2 - The study sample agreement on the ability of accounting systems to deal in electronic commerce and on the different degree of importance of that capability.

3 - The study sample agreement on the existence of obstacles to the ability of accounting systems and different companies on the importance and priority to those with disabilities.

4 - The study sample agreement on the existence of solutions to reduce the obstacles and different on the importance and priority of those solutions.

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة الدراسة وعناصرها

3-1 فرضيات الدراسة

4-1 أهداف الدراسة

5-1 أهمية الدراسة

6-1 محددات الدراسة

7-1 المصطلحات الإجرائية

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 المقدمة

يعد نظام المعلومات المحاسبي العمود الفقري لأي منشأة يعمل بها، ومن جهة أخرى فإنه تم تصميم أغلب انظمة المعلومات المحاسبية في ظل آلية توثيق مستندي وفي ظل بيئة تجارة تقليدية. ومما لا شك فيه أن نظام المعلومات المحاسبي يعد من أهم الأنظمة التي يعتمد متخذو القرارات على مخرجاته لاتخاذ قراراتهم الرشيدة، إذ يرى بعضهم "بأن نظام المعلومات المحاسبية يعدّ جزءا من النظام الكلي للمعلومات، ويلعب هذا النظام دورا مهماً وفعالا يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرار بمعلومات صحيحة وفي الوقت المناسب، تساعدهم لاتخاذ مختلف القرارات. ويتم توفير هذه المعلومات عن طريق التقارير والقوائم التي تعد من واقع البيانات الفعلية، والمدعمة بعناصرأخرى التي لها دور فعال في تفسير وتقييم النتائج الفعلية"(لعماري،2001، ص 54).

بالإضافة إلى حقيقة أهمية نظام المعلومات المحاسبي إلا أن التجارة الإلكترونية تعد آلية لا يمكن الاستهانة بها خصوصا في العقدين الأخيرين وذلك لقدرتها على اختراق الحدود وتحقيق إيرادات مرتفعة جدا لا يمكن من المقدور تحقيقها في ظل التجارة التقليدية. ولكن رغم أن هناك مميزات كبيرة للتعامل عبر التجارة الإلكترونية إلا أن بيئة التجارة الإلكترونية تتصف بالبيئة

الافتراضية غير الملموسة وبالتالي يكمن الفرق بالتعامل بها عن آلية التعامل في ظل التجارة التقليدية غياب الوثيق المستندي لأغلب عملياتها.

مما سبق تبادر إلى ذهن الباحثة تساؤل مثير للجدل: مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات على التعامل مع التجارة الإلكترونية في ظل غياب التوثيق المستندي؟ وكون الباحثة من دولة الكويت فقد قررت أن تركز في بيئة بحثها على الشركات الكويتية وتحديدا تلك المدرجة في السوق المالي، وذلك من خلال إثارة تساؤل مفاده: مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الكويتية على التعامل مع التجارة الإلكترونية في ظل غياب التوثيق المستندي؟

تسعى الباحثة للإجابة على هذا التساؤل من خلال تحديد واقع أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية ومدى قدرتها على التعامل مع التجارة الإلكترونية في ظل غياب التوثيق المستندي، ومن ثم محاولة كشف المعوقات التي قد تحول من قدرتها، وانتهاء باقتراح الحلول المناسبة للحد من تلك المعوقات.

2-1 مشكلة الدراسة وعناصرها

تعتقد الباحثة أن قطاع الأعمال بشكل عام وقطاع مستخدمي البيانات المالية بشكل خاص في دولة الكويت في حاجة ماسة إلى نظام معلومات محاسبي يستطيع التعامل مع التجارة الإلكترونية في ظل غياب التوثيق المستندي، وخصوصا أن ثقتهم في هذا النظام تعتمد بشكل أساسي على مخرجاته التي يجب أن تتمتع بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

تتمحور مشكلة الدراسة في شكل أساسي في كشف واقع أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في الشركات الكويتية وتحديد قدرتها على التعامل مع التجارة الإلكترونية وتوضيح المعوقات التي ترافق غياب التوثيق المستندي، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بشكل أدق من خلال محاولة الباحثة للاجابة عن الأسئلة التالية:

1) هل لدى أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية القدرة على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية؟
2) هل يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهة نظر عينة الدراسة (الإدارة المالية والمدققين الخارجيين) حول قدرة انظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الالكترونية؟
3) هل يوجد معوقات تحول دون قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية؟
4) هل يوجد فروقات ذات دلالة احصائية بين وجهة نظر عينة الدراسة (الإدارة المالية والمدققين الخارجيين) حول وجود معوقات تحول دون قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية؟
5) هل يوجد حلول التي تحد من المعوقات التي تقف حائلاً أمام قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية؟
6) هل يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهة نظر عينة الدراسة (الإدارة المالية والمدققين الخارجيين) حول وجود حلول التي تحد من المعوقات التي تقف حائلاٌ أمام قدرة

أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية؟

3-1 فرضيات الدراسة

بالاستناد الى مشكلة الدراسة وأسئلتها فإنه يمكن صياغة فرضيات الدراسة بالشكل التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى: "لا توجد قدرة لأنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية (من وجهة نظر عينة الدراسة)".

الفرضية الرئيسية الثانية: "لا توجد فروقات ذات دلاله إحصائية بين وجهة نظر عينة الدراسة (الإدارة المالية للشركات والمدققين الخارجيين) حول قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية.

الفرضية الرئيسية الثالثة: "لا توجد معوقات تحول دون قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية (من وجهة نظر عينة الدراسة)".

الفرضية الرئيسية الرابعة: "لا توجد فروقات ذات دلاله إحصائية بين وجهة نظر عينة الدراسة (الادارة المالية للشركات والمدققين الخارجيين) حول وجود معوقات تحول دون قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية.

الفرضية الرئيسية الخامسة: "لا توجد حلول مناسبة تحد من المعوقات التي تقف حائلاً أمام قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية (من وجهة نظر عينة الدراسة)".

الفرضية الرئيسية السادسة: "لا توجد فروقات ذات دلاله إحصائية بين وجهة نظر عينة الدراسة (الإدارة المالية للشركات والمدققين الخارجيين) حول وجود حلول تحد من المعوقات التي تقف حائلا أمام قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية.

4-1 أهداف الدراسة

بناء على المشكلة المطروحة فإن الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- الاطلاع على أهمية ودور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات، والتطرق الى الخصائص النوعية التي يجب أن تتمتع بها مخرجاته.

2- الاطلاع على كل ما يتعلق بالتجارة الالكترونية، وتحديد أهم الفروقات بينها وبين التجارة التقليدية.

3- تحديد مفهوم غياب التوثيق المستندي الذي يصاحب عمليات التجارة الإلكترونية.

4- معرفة وتحديد قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية العاملة في الشركات الكويتية على التعامل بالتجارة الإلكترونية وتحديدا في ظل غياب التوثيق المستندي.

5- تحديد أي معوقات تحول دون قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع التجارة الالكترونية.

6- وأخيرا اقتراح الحلول المناسبة التي قد تحد من المعوقات.

5-1 أهمية الدراسة

مما لا شك فيه أن نظام المعلومات المحاسبي يتأقلم مع البيئة المحيطة ولهذا شهد نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات والمنشآت نموا متسارعا في بيئة تقنية معقدة ومتنوعة، ولكن في ظل غياب التوثيق المستندي وتحديدا في تعاملات التجارة الالكترونية قد يعاني نظام المعلومات المحاسبي من قدرته على التأقلم مع هذه البيئة الافتراضية غير الملموسة.

ومن الحقائق التي سبق ذكرها فإن أهمية هذه الدراسة تنبع من أهمية نظام المعلومات المحاسبي من جهة وأهمية التجارة الإلكترونية من جهة أخرى، واقتراح الحلول المناسبة لتذليل والحد من المعوقات التي قد تقف حائلا أمام قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية تحديدا على التعامل مع التجارة الإلكترونية وذلك من خلال إيجاد بديل للتوثيق المستندي فقد تسهم في رفع سوية انظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في الشركات الكويتية وبالتالي تمكينها من التعامل بالتجارة الإلكترونية وتحقيق إيرادات عالية قد تعود على السوق المالي بالمنفعة العالية وعلى الاقتصاد الكويتي بالإيجابيات التي لا يستهان بها وخصوصا في ظل العالم التنافسي وانفتاح الأسواق.

6-1 محددات الدراسة:

لقد واجهت الباحثة عدداً من المحددات خلال اجراء هذه الدراسة التي يمكن تلخيصها بما يلي:

1- حداثة عهد الشركات ونظامها المحاسبي بتعاملات التجارة الإلكترونية في ظل غياب التوثيق المستندي مما قد يؤثر على نتائج الدراسة مستقبلا، ولتقليل ومحاولة الحد من هذا المحدد

سوف تسعى الباحثة مستقبلا إلى شرح بعض المفاهيم الضرورية في الاستبانة التي سوف توزع على العينة المختارة.

2- عدم وجود معايير محاسبية بمعالجة مشكلة غياب التوثيق المستندي في عمليات التجارة الإلكترونية والاكتفاء بظهور بعض المشاريع المشتركة من قبل بعض الجهات المحاسبية كمحاولة لتحديد آلية التعامل في ظل غياب التوثيق المستندي وذلك من خلال اقتراح بعض المعايير والمبادئ التقنية، وستحاول الباحثة استخدام تلك المعايير والمبادئ التقنية في أداة قياسها المتمثلة بالاستبانة.

7-1 المصطلحات الاجرائية:

1- التجارة الإلكترونية E-Commerce

يمكن القول بأن مصطلح التجارة الإلكترونية ببساطة يعني استخدام الإنترنت والشبكة العنكبوتية العالمية لتبادل العمليات بشتى أشكالها بين الأعمال المختلفة ، مع التركيز على استخدام التكنولوجيا الرقمية في العمليات التجارية بين الشركات والأفراد . (Laudon, 2001, P.109)

وقد عرفها بعضهم بأنها "المعاملات التجارية التي تتم من قبل الأفراد والهيئات التي تعتمد على معالجة ونقل البيانات الرقمية ، بما فيها الصوت والصورة من خلال شبكات مفتوحة مثل الإنترنت أو مغلقة ، والتي تسمح بالدخول إلى الشبكات المفتوحة". (بلقاسم،2002،ص360)

2- التعامل بين التاجر والمستهلك Business-to-Consumer (B2C):

ويعد هذا النوع من التجارة الإلكترونية من أهم الأنواع والذي يحاول التاجر من خلاله الوصول للأفراد المستهلكين. (القشي ، 2003،ص61)

3- التعامل بين تاجر وتاجر آخر (Business-to-Business (B2B:

حيث يركز هذا النوع من التجارة الإلكترونية على بيع المنتجات من تاجر إلى تاجر آخر.(القشي ، 2003،ص61)

4- التعامل بين مستهلك ومستهلك آخر (Consumer-to-Consumer (C2C:

يساعد هذا النوع من التجارة الإلكترونية الأفراد بأن يبيعوا لبعضهم بعضا ، وذلك من خلال المزادات التي تبنى عبر شبكة الإنترنت. (القشي ، 2003، ص62)

5- التعامل بين مستخدم ومستخدم آخر (Peer-to-Peer (P2P:

يـــعمل هذا النوع على تمكين مستخدمي الإنترنت على تبادل المعلومات ، والاتصال فيما بينهم دون وجود وسطاء ، ومن ثم الاتفاق على أية صفقات تجارية تتم حسب الشروط المتفق عليها، وقد أوجدت برامج خاصة لهذه الغاية والتي تمكن مستخدميها ، تجاريون كانوا أم غيرهم بتبادل أطراف الحديث (Chatting) بصور كتابية وسمعية ومرئية. (القشي ، 2003، ص62)

6- التجارة الإلكترونية عبر جهاز الهاتف النقال Mobile Commerce:

يعد هذا النوع من التجارة الإلكترونية من أحدث الأنواع ، حيث يتم بواسطته استخدام أجهزة هواتف نقالة رقمية مصممة بشكل يمكنها من الاتصال بشبكة الإنترنت من خلال مزود الخدمة والوصول لأي موقع معين والاطلاع على السلع المعروضة وإجراء عملية الشراء. (Laudon, (2001, P.13

7- مبدأ الحماية (Security):

وينص على أن يكون النظام محمياً من الاختراقات غير المصرح بها. (مطاحن،2009،ص 38)

8- مبدأ توافر النظام (Availability):

وينص على أن يكون النظام متوفراً للعمل وفقا للسياسات الموضوعة. (مطاحن،2009،ص38)

9- مبدأ تكامل المعالجة (Processing Integrity):

وينص على أنه قد تم التأكد من أن جميع الإجراءات قد تم تجهيزها وأنها توفر معلومات دقيقة ووقتية مصرحا بها. (مطاحن،2009،ص38)

10- مبدأ الخصوصية على الشبكة(Online Privacy):

وينص على أن الاستخدام والإفصاح عن جميع المعلومات التي تم الحصول عليها عبر التعامل بالتجارة الإلكترونية من خلال شبكة الإنترنت، يتماشى مع سياسات الشركة الموضوعة لتأمين الخصوصية للمتعاملين معها. (مطاحن،2009،ص38)

11- مبدأ السرية (Confidentiality):

وينص على أن سرية جميع المعلومات، تتماشى مع سياسات الشركة الموضوعة لتأمين سرية المعلومات. (مطاحن،2009،ص38)

12- معيار السياسات (policies):

وينص على أنه يجب على الشركة تعريف وشرح سياساتها المتماشية مع المبادئ المنصوص عليها في المشروع.(Exposure Draft, 2002, P. 6)

13- معيار شبكات الربط (Communications):

وينص بأنه يجب على الشركة ربط سياساتها المعلنة بالمستخدمين المرخصين. (Exposure Draft, 2002, P. 6)

14- معيار الإجراءات (Procedures):

وينص على أنه يجب على الشركة اتباع الإجراءات اللازمة التي تؤهلها لتحقيق أهدافها المتماشية مع أهدافها المعلنة.(Exposure Draft,2002, P. 6)

15- معيار المراقبة (Monitoring):

وينص على أنه يجب على الشركة مراقبة نظامها بحذر؛ وذلك لاتخاذ الإجراء اللازم عند الضرورة للتماشي مع سياساتها المعلنة. (Exposure Draft, 2002, P. 6)

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 تمهيد

2-2 الإطار النظري

2-2-1 مفهوم النظام.

2-2-2 مفهوم نظام المعلومات.

2-2-3 مفهوم البيانات المحاسبية.

2-2-4 مفهوم المعلومات المحاسبية.

2-2-5 نظام المعلومات المحاسبي بشكله الحديث.

2-2-6 المخاطر المرافقة لأنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

2-2-7 مخاطر التوثيق المستندي.

2-2-8 تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية.

2-2-9 مفهوم التجارة الإلكترونية.

2-2-10 مفهوم الأعمال الإلكترونية.

2-2-11 أشكال التجارة الإلكترونية.

2-2-12 مستخدمو البيانات المحاسبية.

2-2-13 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

2-2-14 دور المحاسبة في عملية اتخاذ القرارات.

2-2-15 متطلبات نظم المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية.

2-3 الدراسات السابقة.

2-3-1 الدراسات السابقة باللغة العربية.

2-3-2 الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالمفاهيم المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي والتطور التكنولوجي الكبير والإجراءات المصاحبة له، كذلك تم التطرق إلى دور تكنولوجيا الأعمال والتجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى مفهوم التجارة التقليدية وذلك للوصول إلى إطار نظري متكامل يعد أساساً للدراسة الميدانية بحيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين بحيث يتناول الإطار النظري ومراجعة لأهم الأدبيات التي غطتها الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة الحالية.

2-1 تمهيد

أن التطور التكنولوجي والإلكتروني واستخدامه بشتى أشكاله مع تطوير نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية وظهور أنواع مختلفة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، حتم على جميع المهتمين مسئولية دراسة وفهم أنواع نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأثرها على الشركات الكويتية وعلى درجة وضوح البيانات والمعلومات داخل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني للشركات ومدى وجود االتغيرات ذات أهمية نسبية وذلك للوصول إلى تحقيق أهداف كثيرة وعلى رأسها إيجاد نظام محاسبي إلكتروني يمكن الوثوق به في ظل غياب التوثيق المستندي.

2-2 الإطار النظري

سوف يتناول هذا الجزء شرحاً مفصلاً لنظام المعلومات المحاسبي بشكله التقليدي وشكله الحديث ولذلك سوف يلقي الضوء على المخاطر المرافقة لعمليات التجارة الإلكترونية وينتهي بشرح مفصل لمسودة المشروع المشترك بين معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ومعهد المحاسبين القانونيين الكندي الخاص ب web Trust.

2-2-1 النظام (System)

وحدة مكونة من أنظمة فرعية يحدها إطار معين وتتفاعل مع بعضها بعضا طبقاً لمجموعة من القواعد والإجراءات وتعمل بصورة متناسقة ومترابطة لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف محددة تتحقق بفعالية و كفاءة عالية من خلال توفير المعلومات الملائمة. (كرديه، 2007 ، ص 18)

2-2-2 نظام المعلومات (Information System)

هو أحد النظم الفرعية داخل تنظيم معين ويختص بتجميع البيانات المختلفة التي تتعلق بالتنظيم ومعالجة هذه البيانات لإنتاج معلومات يمكن استخدامها لاتخاذ القرارات. (كرديه ، 2007،ص18)

2-2-3 البيانات المحاسبية (Accounting Data)

هي المواد الخام التي يتم تجميعها ومعالجتها ومراجعتها لإنتاج معلومات وتمثل المدخلات الأساسية لنظام المعلومات ويعبر عنها إما رقميا أو بشكل حقائق أو رموز أو أشكال أو في هذه الصور مجتمعة كلها والمطلوب معالجتها بواسطة النظام.

2-2-4 المعلومات المحاسبية (Accounting Information)

وهي المنتج النهائي لنظام المعلومات الناتج من معالجة البيانات الخام وقدرتها على إحداث تغيير في سلوك مستقبلها كونها الاستناد الذي يرجع إليه المستخدم عند اتخاذ القرارات.

2-2-5 نظام المعلومات المحاسبي بشكله الحديث

تعدّ نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في النظم التي تواجه العديد من المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق أهداف تلك النظم، وذلك نظراً لاعتمادها على الحاسوب، حيث تزامن التطور الكبير للحاسبات وأنظمة المعلومات مع التطور في تكنولوجيا المعلومات وسرعة انتشار هذه المعلومات واستخدامها إلكترونيا، ولقد صاحب هذا التطور في استخدام المعلومات الإلكترونية العديد من المخاطر والمشاكل التي تؤثر على أمن المعلومات سواء كانت تلك المخاطر مقصودة أو غير مقصودة، وتعدّ المخاطر المقصودة أشد خطراً على أداء فعالية النظم. وتكمن خطورة مشاكل أمن المعلومات في عدة جوانب منها تقليل أداء الأنظمة الحاسوبية، أو تخزينها بالكامل مما يؤدي إلى تعطيل الخدمات الحيوية للمنشأة ، أما الجانب الآخر فيشمل سرية وتكامل المعلومات إذ قد يؤدي

الاطلاع والتصنت على المعلومات السرية أو تغييرها إلى خسائر مادية أو معنوية كبيرة (البحيصي والشريف، 2008، ص6).

2-2-6 المخاطر المرافقة لأنظمة المعلومات المحاسبة الإلكترونية

وهي عبارة عن مجموعة من المخاطر التي تتضمن التالي: (البحيصي والشريف، 2008، ص9)

1) مخاطر الإدخال: وهي المخاطر التي تتعلق بأول مرحلة من مراحل النظام وهي مرحلة إدخال البيانات إلى النظام الآلي وتتمثل تلك المخاطر في البنود التالية.

أ. الإدخال غر المتعمد (غير المقصود) لبيانات غير سليمة بواسطة الموظفين.

ب. الإدخال المتعمد (المقصود) لبيانات غير سليمة بواسطة الموظفين.

ج. التدمير غير المتعمد للبيانات بواسطة الموظفين.

د. التدمير المتعمد (المقصود) للبيانات بواسطة الموظفين.

2) مخاطر تشغيل البيانات : وهي المخاطر التي تتعلق بالمرحلة الثانية من مراحل النظام وهي مرحلة تشغيل ومعالجة البيانات المخزنة في ذاكرة الحاسب وتتمثل تلك المخاطر في البنود التالية:

أ. الوصول غير الشرعي (غير المرخص به) للبيانات والنظام بواسطة الموظفين.

ب. الوصول غير الشرعي للبيانات والنظام بواسطة أشخاص في خارج المنشأة.

ج. اشتراك العديد من الموظفين في نفس كلمة السر.

د. إدخال فيروس الكمبيوتر للنظام المحاسبي والتأثير على عملية تشغيل بيانات النظام.

ه. اعتراض وصول البيانات من أجهزة الخوادم إلى أجهزة المستخدمين.

3) مخاطر مخرجات الحاسب : تتعلق تلك المخاطر بمرحلة مخرجات عمليات معالجة البيانات وما يصدر عن هذه المرحلة من قوائم للحسابات أو تقارير وأشرطة ملفات ممغنطة وكيفية استلام تلك المخرجات وتتمثل في :

أ. طمس أو تدمير بنود معينة من المخرجات.

ب. خلق مخرجات زائفة (غير صحيحة).

ج. سرقة البيانات / المعلومات.

د. عمل نسخ (غير مصرح) مرخص بها من المخرجات.

ه. الكشف غير المرخص به للبيانات عن طريق عرضها على شاشات عرض أو طبعها على الورق.

و. طبع وتوزيع المعلومات بواسطة أشخاص غير مصرح لهم بذلك.

ز. المطبوعات والمعلومات الموزعة يتم توجيهها خطأ إلى أشخاص غير مخولين باستلام نسخة منها.

ح. تسليم المستندات الحساسة إلى أشخاص لا تتوافر فيهم الناحية الأمنية بغرض تمزيقها أو التخلص منها.

4) مخاطر بيئية: وهي المخاطر لتي تحدث بسبب عوامل بيئية مثل الزلازل والعواصف والبراكين والأعاصير والمتعلقة بأعطال التيار الكهربائي.

2-2-7 مخاطر التوثيق المستندي

ترى الباحثة بأن هذا الخطر المرافق لنظام المعلومات المحاسبية الإلكتروني وتحديداً في بيئة التجارة الالكترونية لا يقل أهمية عن المخاطر التي سبق ذكرها ورغم أن الباحثين لم يتطرقوا لهذا الخطر بشكل مباشر الا أن جميع السياسات والأنظمة المعمول بها في التجارة الالكترونية تأخذ هذا الخطر بعين الاعتبار وتحاول تفاديه من خلال وضع سياسات ومعايير تقنية لنظام المعلومات المحاسبي المتعامل في التجارة الإلكترونية.

2-2-8 تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية

ترى الباحثة أن غياب التوثيق المستندي أدى إلى ظهور آلية يناط بها تدقيق تعاملات التجارة الإلكترونية وبعد أن اطلعت على هذه الآلية الممثلة بالمشروع الأمريكي الكندي المشترك(Web Trust) الذي تم افتراضه في عام 2001 وجدت أن المشروع وبشكل أساسي يعطي توجيهات مباشرة عبر سياسات ومعايير محاسبية تقنية قد تعد بديلا للتوثيق المستندي، ونظرا لأهمية هذا الأمر وعلاقته المباشرة بالبحث فقد تم الاستناد على ملخص ذلك المشروع كما يلي:

مسودة المشروع المشترك بين معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ومعهد المحاسبين القانونيين الكندي، حول مبادئ ومعايير خدمات التوثيق التي تساهم في توفير الثقة لكل من النظام ومواقع التصفح عبر الانترنيت/الإصدار الأخير(القشي،2003، 109-114)

يبدأ الإصدار بإعطاء ملخص بسيط بالقول "إن مجلس التطوير التابع لكـل من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ومعهد المحاسبين القانونيين الكندي قد وضع إطار عمل لتطوير خدمة جديدة؛ وذلك استجابة لحاجة السوق الجديدة في ظل بيئة الأعمال الجديدة".

مبادئ ومعايير خدمات الموثوقية Trust Services Principles & Criteria

لقد تم استعراض تعاريف كل من المبادئ والإجراءات المقترحة بالمشروع بشكل مختصر كالتالي:

المبادئ Principles

فيما يلي المبادئ التي طورها مجلس التطوير المشترك للمعهدين:

أ. **الحماية** (**Security**) ، وينص على أن يكون النظام محمياً من الاختراقات غير المصرح بها.

ب. **جاهزية النظام** (**Availability**) ، وينص على أن يكون النظام جاهزا للعمل وفقا للسياسات الموضوعة.

ج. **تكامل المعالجة** (**Processing Integrity**) ، وينص على أنه قد تم التأكد من أن جميع الإجراءات قد تم تجهيزها وأنها توفر معلومات دقيقة ووقتية ومصرح بها.

د. **الخصوصية على الشبكة** (**Online Privacy**) ، وتنص على أن الاستخدام والإفصاح عن جميع المعلومات التي تم الحصول عليها عبر التعامل بالتجارة الإلكترونية من خلال شبكة الإنترنيت ، يتماشى مع سياسات الشركة الموضوعة لتأمين الخصوصية للمتعاملين معها.

ه. **السرية** (**Confidentiality**) ، وتنص على أن سرية جميع المعلومات ، تتماشى مع سياسات الشركة الموضوعة لتأمين سرية المعلومات.

المعايير Criteria

وفيما يلي المعايير المرتبطة بكل من المبادئ أعلاه:

أ. **السياسات** (**policies**) ، وتنص على أنه يجب على الشركة تعريف وشرح سياساتها المتماشية مع المبادئ المنصوص عليها في المشروع.

ب. **شبكات الربط**(**Communications**) ، وتنص بأنه يجب علـــى الشركة ربط سياساتها المعلنة بالمستخدمين المرخصين.

ج. **الإجراءات** (**Procedures**) ، وتنص على أنه يجب على الشركـــة اتباع الإجراءات اللازمة التي تؤهلها لتحقيق أهدافها المتماشية مع أهدافها المعلنة.

د. **المراقبة** (**Monitoring**) ، وتنص على أنه يجب على الشركة مراقبة نظامها بحذر؛ وذلك لاتخاذ الإجراء اللازم عند الضرورة للتماشي مع سياساتها المعلنة.

ويرى (القشي،2003، ص144–145) بأن ذلك المشروع وبشكل عام يحتوي على عدد من السلبيات والإيجابيات يمكن تلخيصها بالتالي:

أولا: السلبيات:

1-المشروع وبشكله العام يوحي للباحث بأنه مشروع تجاري يهدف إلى الحصول على عملاء ليس إلا ، وهذا الاستنتاج نابع من النقاط التالية:

– لا توجد أي معايير مقارنة بين النظام المطبق وما يجب أن يكون عليه ، ويعني الباحث هنا أن عملية تدقيق الحسابات مثلا التي تتم وفقا لمعايير تدقيق دولية تستند على فحص حسابات المنشأة ومدى التزامها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ، إذ إن معايير المحاسبة الدولية تعد نقطة ارتكاز يتم التقييم بناءً عليها ، ولكن وفي هذا المشروع توجد مبادئ تدقيق لنظام التجارة الإلكتروني دون وجود مبادئ ارتكاز يتم الاعتماد عليها.

2- رغم دراية معهد المحاسبيين القانونيين الأمريكي بمشكلة الاعتراف بالإيراد المتولد عبر التجارة الإلكترونية إلا أنه لم يذكر ولا بأي شكل مـــن الأشكال مساهمة مشروعه بحل تلك المشكلة.

3- لم يراع المشروع حجم الشركات المستخدمة للتجارة الإلكترونية ، وحسب رأي الباحث فالمشروع يصلح لاستخدامات الشركات الضخمة فقط إذ إن تكلفة التقيد بجميع البنود المنصوص عليها فيه كبيرة جدا.

4- لم يذكر المشروع كيفية تأهيله لمنتسبي كل من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي والكندي بجميع الأمور التقنية الخاصة بموضوع التجارة الإلكترونية.

ثانيا: الإيجابيات:

1- وفر المشروع وسيلة ثقة مقبولة عموما لكل من المستهلكين والشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية ؛ والسبب يعود إلى أن هذه الخدمة الجديدة مزودة من قبل أعرق المعاهد المحاسبية الموثوق بها بالعالم.

2- وفر المشروع سياسات وإجراءات نظرية يمكن أن تساعد المختصين والمحاسبين باستنباط سياسات وإجراءات عملية استنادا عليها.

3- يعد المشروع من المحاولات الفريدة والجريئة في مجال التجارة الإلكترونية الذي قد يمهد الطريق أمام مجالس معايير المحاسبة ويمكنها من استنباط معايير خاصة تعالج عمليات هذا النوع من التجارة غير التقليدية.

4- وفّر المشروع للشركة المتعاملة بالتجارة الإلكترونية وسيلة دعائية جديدة توحي للمتعامل معها بأن إجراءات الحماية الخاصة بنظامها مثاليـــة من منطلق أنه يتم تدقيق نظامها من قبل أفضل مدققين بالعالم.

5- يعتقد الباحث بأن هذا المشروع جعل الكثيرين يتساءلون حول دور وفاعلية النظرية المحاسبية بمعالجة مشاكل التجارة الإلكترونية ، وبالتالي قد يتمكن المختصون من تطوير النظرية المحاسبية بشكل يتماشى مع التغيرات التي أحدثتها هذه التقنية الجديدة.

6- دعم المشروع للفكرة التي تنص على ضرورة مواكبة كل من مهنة التدقيق والمحاسبة

2-2-9 مفهوم التجارة الالكترونية

بدأ مصطلح التجارة الإلكترونية في الظهور بعد عام 1994 ، إذ إن هذا المصطلح ارتبط وبشكل كامل مع اختراع شبكة الانترنيت Internet التي غزت العالم بشكل منقطع النظير ، فشبكة الانترنيت تعد من أهم اختراعات هذا العصر التي استطاعت ربط دول العالم بشكل لم يكن من الممكن تخيله سابقا .

ولا بد من التعرف على شبكة الإنترنيت أولا قبل التعرف على التجارة الإلكترونية وخصوصا لخلط بعضهم بين مفهوم شبكة الانترنيت العالمية Internet و الشبكة العنكبوتية العالمية (WWW) وهو اختصار World Wide Web .

- شبكة الانترنيت العالمية Internet :

هي عبارة عن شبكة اتصالات عالمية تربط بين ملايين شبكات الاتصال وملايين أجهــزة الكمبيوتر بشتى أشكالها وأنواعها . (Kenneth & others, 2001, p9)

- الشبكة العنكبوتية العالمية WWW :

وهي إحدى الخدمات المشهورة التي توفرها شبكة الانتــرنيت العالمية التي تــساعد علــى الدخول إلى مليارات المواقع الموجودة على الشبكة. (Kenneth & others, 2001, p9)

التجارة الإلكترونية E-commerce

يمكن القول بأن مصطلح التجارة الإلكترونية ببساطة يعني استخدام الإنترنيت والشبكة العنكبوتية العالمية لتبادل العمليات بشتى أشكالها بين الأعمال المختلفة ، مع التركيز على استخدام التكنولوجيا الرقمية في العمليات التجارية بين الشركات والأفراد . (Kenneth & others, 2001, p7)

وقد عرفها بعضهم بأنها " المعاملات التجارية التي تتم من قبل الأفراد والهيئات والتي تعتمد على معالجة ونقل البيانات الرقمية ، بما فيها الصوت والصورة من خلال شبكات مفتوحة مثل الإنترنيت أو مغلقة التي تسمح بالدخول إلى الشبكات المفتوحة "

وفي التجارة الإلكترونية لا بد من التطرق لعدة تعاريف أخرى ، ومن أهمها التالي: (القشي،2003،ص 56)

- **العمليات الرقمية Digitally Enabled Transactions** وهي جميع العمليــات التــي تــتم بوسائط تكنولوجيا رقمية التي في أغلبها تتم عبر شبكة الانترنيت والشبكة العنكبوتية العالمية .

- **العمليات التجارية Commercial Transactions** وتعني هنا العمليات التجارية التي تتضمن تبادل القيم (والمتمثلة بوسائط النقد المختلفة: كالأموال وبطاقات الاعتماد والشيكات) بين الشركات والأفراد مقابل بضائع أو خدمات

2-2-10 مفهوم الاعمال الالكترونية

أما بالنسبة لمفهوم الأعمال الالكترونية (E – Business) الذي ظهر لأول مرة من خلال شركة IBM سنة 1977 وذلك للتميز بين أنشطة الأعمال الالكترونية وبين أنشطة التجارة الإلكترونية إذ عرفت شركة IBM الأعمال الالكترونية بأنها مدخل متكامل ومرن لتوزيع قيمة الأعمال المميزة من خلال ربط النظم بالعمليات التي تنفذ من خلال أنشطة الأعمال الجوهرية بطريقة مبسطة ومرنة وباستخدام تكنولوجيا الإنترنت واستخدام تقنية العمل بالانترنت والشبكات لتطوير أنشطة الأعمال الحالية أو لخلق أنشطة أعمال افتراضية جديدة.

ونظرا لهذا التطور السريع في مجال شبكة الاتصالات وشبكة المعلومات ومع ظهور شبكة الإنترنت أو الشبكة العنكبوتية التي تعددت استعمالاتها، بحيث أصبحت من الأمور الأساسية والحاسمة في عمل المنظمات والمؤسسات بمختلف فروعها وخاصة المؤسسات المالية والمصرفية، وانتقلت الأعمال في ظل الثورة الرقمية من الأعمال التقليدية إلي الأعمال الالكترونية التي دفعت الكثير من المهتمين والباحثين للتعمق فيها، ومن الأمور التي يجب البحث فيها نظرا لما لهذا الموضوع من أهمية مستقبلية في تعزيز المزايا التنافسية للمنشآت والفرص التي يمكن أن تتهيأ لها والتيار المعاكس للتحديات التي يمكن أن تولدها الأعمال الالكترونية من صعوبة مراقبة مثل هذا

النوع من العمل إلى صعوبة الأمر والحماية ومدى توفر البنية التحتية للاستفادة المطلقة من هذه التقنية المهمة. (العنزي،2009،ص 20).

2-2-11 أشكال التجارة الالكترونية

تصنف أشكال التجارة الإلكترونية المعروفة انطلاقا من أطراف التعامل فيما إلي: (القطاونة، 2005، ص25)

1- التجارة الالكترونية بين منشآت الأعمال Business To Business (B2B) وفي هذا النوع من التجارة الالكترونية تتم المعاملات في بيع وشراء وتبادل للمعلومات بين الشركات التجارية، ويشكل (B2B) أغلب معاملات التجارة الالكترونية ، إذ تستحوذ على ما يقارب 80% من إجمالي حجم التجارة الالكترونية في العالم.

2- التجارة الإلكترونية بين منشآت الأعمال مع المستهلكين Business To Consumer (B2C) يطلق علي هذا النوع التسوق الإلكتروني أو تجارة التجزئة الإلكترونية لتميزها من التجارة الإلكترونية بين قطاعات الأعمال وتبلغ نسبة هذا النوع 15% من إجمالي حجم التجارة الإلكترونية.

3- التعامل الإلكتروني بين المنشآت التجارية والحكومة Business To Government (B2G) وهذ الجانب من التجارة الإلكترونية لا يزال في مراحله الأولية في معظم الدول، كما أن أغلب هذا النشاط يتركز علي التفاعل الإلكتروني بين المؤسسات التجارية والمؤسسات الحكومية، مثل عملية الاثباتات والمدفوعات الضريبية، ومدفوعات التراخيص التجارية،

ورسوم الجمارك وتراخيص الواردات من البضائع، بالإضافة إلي ما تقوم به المؤسسات الحكومية من مشتريات من المؤسسات التجارية إلكترونيا.

4- التعامل بين المستهلكين الأفراد Consumer to Consumer (C2C) وفيه تكون عملية البيع والشراء بين مستهلك ومستهلك آخر ، من خلال وضع إعلانات علي المواقع الالكترونية الشخصية، بهدف بيع الأغراض الشخصية، أو بيع الخبرات للآخرين ، ويشمل ذلك المزادات الإلكترونية التي تتم فيها التعاملات التجارية بين الأفراد.

5- التعاملات الإلكترونية بين الأفراد والمؤسسات الحكومية ، وهذا يشمل التفاعل الإلكتروني في مجال الخدمات والمعاملات الرسمية بين الأفراد والحكومة ، ويمكن اعتبار التعامل ما بين المؤسسات الحكومية من جهة والأفراد والمؤسسات التجارية في جهة أخرى جزءاً من مفهوم الحكومة الإلكترونية .Electronic Government

2-2-12 مستخدمو البيانات المحاسبية

يشير (نور،2004،ص781) إلي أن البيانات المالية تعطي صورة عادلة عن الوضع المالي بالنسبة للشركة، كما أن للبيانات المالية استعمالات مختلفة وأن عددا كثيراً من المستخدمين يعتمدون عليها عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية كما أنها تعد أداة مهمة لمثل هذه القرارات التي قد تشمل ما يلي:

1- تحديد السياسات الضريبية.

2- بيع أو شراء أسهم الشركة أو الاحتفاظ بها.

3- إمكانية مساءلة إدارة الشركة.

4- تقييم مقدرة الشركة علي تسديد الالتزامات والدفع النقدي.

5- تحديد الأرباح القابلة للتوزيع ومقدار التوزيعات.

6- إعداد واستخدام احصائيات الدخل القومي.

ويشير (عطية، 1999، ص22–34) إلى أن مستخدمي البيانات المالية تتمثل في الفئات التالية:

1- أصحاب الشركات من المساهمين والملاك: وهم الذين يقومون من ينوب عنهم بإدارة شركاتهم، إذ يعتمدون على البيانات المالية من أجل التعرف على مدى نجاح أعمالهم وقياس كفاءة الإدارة في استخدام أموالهم وحمايتها لتحقق لهم الرقابة المرجوة على مجلس الإدارة وكذلك تقييم أداء العاملين في شركاتهم.

2- الدائنون والمقرضون: إذ تقوم هذه الفئة بمنح ائتمان للوحدة يتمثل في قروض أو في أي شكل من أشكال الائتمان وتكون استفادتهم من البيانات المالية وحصولهم على معلومات أكثر دقة عن حقيقة المركز المالي بالنسبة للشركة، وبالتالي قدرتها على سداد التزاماتها، إذ يهتم هؤلاء بالبيانات المالية لاتخاذ قراراتهم في تقديم القروض للشركة أو الامتناع عن تقديمها.

3- المستثمرون المحتملون: وهم المستثمرون المتوقعون الذين يفكرون في استثمار أموالهم في الشركة، ويحتاج هؤلاء للبيانات المالية حتى يتعرفوا على العائد المتوقع على استثماراتهم، إضافة إلي مدى التعرف علي كفاءة إدارة الشركة للقيام بذلك إذ توفر البيانات المالية معلومات أكثر دقة عن الأوضاع المالية الخاصة بالشركات.

4- الموردون: ويستفيد الموردون من البيانات في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوريد السلع والخدمات للشركة والتعرف على مدى مقدرة الشركة في سداد قيمة هذه السلع والخدمات خاصة عندما تكون بالأجل.

5- الجهات الحكومية: مثل وزارة التجارة والصناعة، ودوائر مستثمري الدخل، وديوان المراقبة العامة، وأجهزة التخطيط، والجهات الإشرافية والرقابية والجهات التي تضع المعايير المهنية في المحاسبة والتدقيق إذ إن البيانات المالية تزيد من ثقة العمل في القوائم المالية الخاصة بالشركات وعليه فإن حصيلة الدولة من الضرائب تكون أكثر دقة.

6- العاملون في الشركة: ينصب اهتمام العاملين في الشركة على استمرار وظائفهم الذين لن يتحقق إلا في شركة ناجحة تضمن مستقبلهم الوظيفي ودليلهم في ذلك بيانات الشركة المالية.

7- الرأي العام والخبراء والباحثون والمستشارون الماليون والاقتصاديون وحسب (عبد العال، 20، ص 40-41) فإن هؤلاء المستخدمين ينقسمون إلي مجموعتين من حيث مقدرتهم في الحصول علي المعومات من الشركة ، وذلك علي النحو التالي:

أ- بعض المستخدمين المحتملين الذين يتمتعون بالمقدرة في الحصول على المعلومات التي يحتاجونها مثل السلطات الضريبية، أجهزة التخطيط، الجهات الإشرافية والرقابية، والجهات التي تضع المعايير في المحاسبة والتدقيق، ويكون لهذه الجهات الحق في طلب معلومات محددة تحتاج إليها للقيام بوظائفها.

ب- بعض المستخدمين الذين ليست لديهم المقدرة في إلزام الشركة بتزويدهم بالمعلومات المالية وهم بقية المستخدمين.

ج- جهات أخرى: ويمكن لأطراف أخرى أن تكون قادرة على إلزام شركات الأعمال بتقديم معلومات محددة للوفاء بحاجة خاصة، مثل البنوك وشركات التأمين التي تتفاوض مع الشركة لتقديم قرض كبير أو وضع خاص لصفقات في سوق الأوراق المالية، حيث تتمكن هذه الجهات من الحصول على المعلومات المطلوبة كشرط لإتمام العملية من خلال اتفاقيات المديونية الموقعة مع الشركة وغيرها من الاتفاقيات (Dell to the 2 sells, 2006, p:2)

2-2-13 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (كردية، 2007،ص19)

أولا: الخصائص الرئيسية:

وتتمثل هذه الخصائص معايير الجودة التي يجب ترتيبها باستمرار وهي:

1- الملاءمة relevance:

أي يجب أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة ومناسبة لاستخدامات متخذي القرار، فالملاءمة هي معيار أساسي يحكم منفعة الخصائص الأخرى للمعلومات ويمكن توثيق خاصية الملاءمة من خلال :

أ- التوقيت الزمني المناسب Timeliness : أي يجب توفير المعلومات المحاسبية في فترة زمنية مناسبة لاتخاذ قرار معين.

ب- القيمة التنبؤية predictive value : أي أن يكون للمعلومات المحاسبية علاقة بالتنبؤات المستقبلية.

ج- التغذية الراجعة Feed Back value: أي أن يكون للمعلومات المحاسبية إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية .

2- الموثوقية Reliability:

تتعلق الثقة بمدى إمكانية خلق حالة الاطمئنان لدى مستخدم المعلومات المحاسبية (متخذ القرار) لكي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته المختلفة.

ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال الآتي:

أ- صدق التعبير Representational faithfulness

ب- الحيادية (عدم التحيز) Neutrality

ج- قابلية التحقق verifiability: أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص إذا ما تم استخدام نفس الطرق.

ثانيا: الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية

وتتعلق بالآتي:

1- **الثبات (Consistency)** وهي تعني الثبات على استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى.

2- **قابلية المقارنة (Comparability)** أي أن يكون للمعلومات المحاسبية القدرة على إجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى لنفس الوحدة الاقتصادية أو المقارنة مع وحدات اقتصادية أخرى ضمن نفس النشاط، ومن الواضح أنه كلما كانت الطرق والأساليب المحاسبية متميزة بالثبات تحققت فائدة أكبر من المعلومات المحاسبية لأغراض المقارنة.

2-2-14 دور المحاسبة في عملية اتخاذ القرارات

تعد المحاسبة المرآة للأداء المالي والاقتصادي وعصب الحياة للمنشآت الاقتصادية والخدمية، إذ إن الوظيفة الأساسية للمحاسبة هي تقديم معلومات فى القوائم المالية التي تعبر عن المركز المالي للمنظمة بحيث تساعد هذه المعلومات متخذي القرار في تقويم البدائل المختلفة والعائد المتوقع والتكاليف والمخاطر مما يؤدي إلى زيادة فاعلية الأفراد والمشروعات والأسواق والحكومات في تخصيص الموارد نظرا لتوفر معلومات موثوق بها تعكس قدرة مشروعات الأعمال وأداءها.

لذا فإن العديد من مستخدمي البيانات المالية سواء كانوا داخليين أو خارجيين فإنهم يستخدمونها لاتخاذ القرارات الصائبة، ويتمثل أثر مستخدمي البيانات المالية بفئات أصحاب حقوق الملكية والمستثمرين ومصالح الدولة المختلفة لأغراض الضرائب وخطة التنمية الاقتصادية للدولة وغيرها. (dellcitte & sells, 2004, p:21)

2-2-15 متطلبات نظم المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية (كردية، 2007،ص72)

إن نظم المعلومات المحاسبية التي تعمل تحت ظل التجارة الإلكترونية تتطلب متطلبات جوهرية يتحتم توفرها لتحقيق الكفاءة والفاعلية لنظم المعلومات المحاسبية وتتمثل بالتالي:

أ. تكامل المعلومات.

ب. إمكانية تحقيق تبادل الخدمات والمعلومات بين مختلف نظم المعلومات في الشركات والهيئات المشاركة.

ج. إجراء هذا التبادل للخدمات والمعلومات في وقت يعدّ ملائما لكافة الأطراف المشاركة.

د. إشراك أكبر عدد ممكن من المستخدمين من مختلف أنحاء العالم حتى يتحول الأمر في النهاية إلى ما يقترب من حالة السوق الكفء.

2-3 الدراسات السابقة:

بعد أن قامت الباحثة بالاطلاع على عدد من الدراسات السابقة المتعلقة بمشروعها بشكل مباشر وغير مباشر فإنها تلخصها بما يلي:

2-3-1 الدراسات السابقة باللغة العربية:

1) دراسة القشي (2003)، "مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية".

هدفت هذه الدراسة من خلال الأسلوب الوصفي إلى التعرف على المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية ومحاولة الوصول إلى نموذج مقترح يربط بين نظام المعلومات المحاسبية والتجارة الإلكترونية، وذلك من خلال استناد الباحث على بنود المشروع الأمريكي الكندي المشترك.

لقد سعت هذه الدراسة إلى التعمق والتعرف على التجارة الإلكترونية وتوضيح العلاقة الوثيقة بينها وبين مهنتي المحاسبة والتدقيق ، وكيفية تأثرهما وتأثيرهما بالبيئة التجارية الجديدة، وإظهار المشاكل المرافقة لها، ومحاولة الوصول إلى نموذج ربط مقترح بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت؛ وذلك لحل المشاكل المرافقة لها.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي: أثّرت التجارة الإلكترونية كتقنية متطورة جدا على جميع المجالات المهنية بشكل عام وعلى مهنتي المحاسبة والتدقيق بشكل خاص، وتعمل التجارة الإلكترونية في بيئة فريدة من نوعها إذ إن جميع العمليات التي تتم من خلالها عمليات غير ملموسة الطابع تفتقد لآلية التوثيق في أغلب مراحلها، وأسهمت الطبيعة غير الملموسة للتجارة الإلكترونية وغياب التوثيق لعملياتها بشكل مباشر في إيجاد مشكلتين رئيسيتين واجهتا مهنتي المحاسبة والتدقيق يمكن تلخيصهما (آلية التحقق والاعتراف بالإيراد المتولد من عمليات التجارة الإلكترونية، وآلية تخصيص الضرائب على مبيعات وإيرادات عمليات التجارة الإلكترونية)، وتنبهت بعض هيئات المحاسبة والتدقيق لمشاكل التجارة الإلكترونية وضرورة تأهيل منتسبيها بالتقنيات الفنية؛ لمواجهة البيئة والمشاكل الجديدة المرافقة للتجارة الإلكترونية، لم تستطع نظرية

المحاسبة وبشكلها الحالي معالجة آلية التحقق والاعتراف بالإيرادات المتولدة عبر عمليات التجارة الإلكترونية.

2) دراسة القطاونة، (2005) بعنوان: أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية تكنولوجيا المعلومات وأثرها على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي، بالإضافة إلى أثر هذه التكنولوجيا على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي على المنشآت المالية المدرجة أسهمها في بورصة عمان.

وقد انتهجت الدراسة في جمع بياناتها إلى نوعين من الاستبانات، وكانت كل استبانة تحمل أسئلة تختلف عن الأخرى،حيث وجهت الاستبانة الأولى لدائرة تكنولوجيا المعلومات والأخرى للدائرة المالية في كل منشأة عينة الدراسة إذ أجريت الدراسة على 13 مصرفا و 10 منشات تأمين، وتوصلت إلى أهم النتائج المهمة: أن استخدام تكنولوجيا المعلومات له علاقة ذات دلالة إحصائية على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي، وتصدرت شبكات الاتصالات الأثر الأكبر على فاعية النظام المحاسبي ومن ثم الأجهزة والبرمجيات وأخيرا قواعد البيانات، وكذلك وجدت فروقات ذات دلالة إحصائية في مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات وفاعلية نظام المعلومات المحاسبي وذلك باختلاف نوع القطاع إذ تبين بأن قطاعات المصارف تمتاز بتكنولوجيا معلومات أكبر منها في قطاع التأمين.

3) دراسة القطناني، (2005) بعنوان: الضوابط الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية المصرفية المحوسبة دراسة تحليلية في المصارف التجارية في الأردن.

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف وضعية أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف التجارية وتقييم فاعلية الإجراءات والضوابط الرقابية وصلابتها لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومدى توافقها مع خصائص النظام الرقابي المطبقة مع المعايير الرقابية المعتمدة دوليا،وتقييم جهود الإدارات بالضوابط والأدوات الرقابية في عملية التصميم بحيث تكون متوافقة مع المعايير الرقابية عن طريق فحص وتتبع تلك الإجراءات الرقابية بفرعيها العامة والتطبيقية وبيان مدى كفايتها وتوافقها مع المعايير الرقابية النظامية من وجهة نظر مديري الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات ومدققي المصارف الخارجيين، بالإضافة إلى فحص وتتبع الاجراءات الرقابية العامة والتطبيقية في النظام المحاسبي الآلي ومدى توافقها وكفايتها بالمعايير الرقابية النظامية، إلى جانب تحديد طبيعة العلاقة بين خصائص وأدوات النظام الرقابي لنظم المعلومات المحاسبية مع الضوابط المتعارف عليها والمتغيرات التنظيمية والهيكلية لهذه المصارف.

وقد انتهجت هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي فى إطارها النظري لدراسة الضوابط الرقابية لأنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة عن طريق استقراء الدراسات والأدبيات السابقة في مجال نظم المعلومات المحاسبية وأنظمة الحاسوب ونظم الرقابة الداخلية وإدارة العمليات المصرفية كذلك الأنظمة والقوانين والتشريعات الحكومية والمتعلقة بالعمليات المصرفية، أما بالنسبة إلى البيانات الأولية للدراسة التطبيقية تم جمعها من خلال، استخدام الاستقصاء لجمع البيانات وعمل مسح شامل شمل مديري الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والمدققين الخارجين في مجتمع الدراسة،

واستخدام اسلوب المقابلة المباشرة واستقراء التقارير والنماذج وتحليل الأنظمة ذات العلاقة بموضوع الدراسة لجمع البيانات.

وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج: أن خصائص النظام الرقابي لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تتوافق بدرجة متوسطة مع الضوابط الرقابية مع وجود العديد من جوانب القوة في النظام الرقابي ووجود قصور في أدوات النظام الرقابي لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وضعف المكونات والأدوات الرقابية على مستوى الرقابة العامة والتطبيقية، ووجود علاقة بين مدى توافق خصائص النظام الرقابي لنظم المعلومات المحاسبية مع الضوابط الرقابية المتعارف عليها والخصائص التنظيمية والهيكلية للمصارف التجارية من وجهة نظر مديري الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والمدققين الخارجين.

4) دراسة مساعدة، (2006) بعنوان: أثر استخدام التجارة الإلكترونية على نظم المعلومات المحاسبية في شركات الاتصالات الأردنية.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر استخدام التجارة الإلكترونية على نظم المعلومات المحاسبية في شركات الاتصالات الأردنية وذلك من خلال بيان أثر استخدام التجارة الإلكترونية على تصميم نظم المعلومات المحاسبية من مدخلات ومعالجات ومخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

وقد انتهجت الدراسة في جمع معلوماتها على استبانه وجهت إلى المحاسبين ورؤساء أقسام المحاسبة والمدققين الداخليين والمديرين الماليين في شركات الاتصالات الأردنية، حيث وزعت عليهم 60 استبانة وبعد أن قامت الدراسة بتحليل بيانات الاستبانات توصلت إلى عدد من النتائج المهمة: أن استخدام التجارة الإلكترونية يؤثر على تصميم نظام المعلومات المحاسبي، وأن

استخدامها أيضا يوفر المعلومات المحاسبية الملائمة حول البدائل المتاحة بالوقت المناسب لمتخذي القرارات، وأن استخدام التجارة الإلكترونية يؤدي إلى اتباع وسائل التحكم الملائمة للولوج إلى البيانات المالية، وفضلا عن ذلك حمايتها عن طريق اسم المستخدم وكلمة المرور واتباع وسائل مكملة كوسيلة لاتمام العملية إضافة إلى التوقيع الرقمي، كما أن الدراسة انتهت وبشكل جازم إلى أن استخدام التجارة الالكترونية يؤثر بشكل مباشر على نظام المعلومات المحاسبي.

5) دراسة العمودي،(2006) بعنوان: أثر التجارة الالكترونية على المراجعة دراسة ميدانية في اليمن.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثر مراجعة الحسابات نتيجة لنمو عمليات التجارة الإلكترونية عن طريق التعرف على خصائص نوع النشاط، وإيضاح التحديات والفرص التي تفرضها مهنة المراجعة، ومايتطلب من المراجع بالإلمام بالتقنيات التي تخص التجارة الإلكترونية، وإحدث الطرق والوسائل المستخدمة في عمليات التجارة الإلكترونية، كذلك أثرها في فحص وتقييم المراجع الخارجي للرقابة الداخلية وفي قدرته على جمع وتقييم الأدلة التي تدعم رأيه، وإدراك المخاطر جراء استخدام التجارة الإلكترونية، والقدرة على مراجعة عملياتها بقدرة علمية وكفاءة مرتفعة، ومعرفة مستويات ومهارات وقدرات المراجعيين بكيفية التعامل مع تلك العمليات ومواجهة التحديات التي تفرضها تلك التقنية والمعايير الدولية ودور المنظمات بخصوص الخدمات المهنية التي تفرضها التجارة الالكترونية.

وتوصلت الدراسة الى عدد من التوصيات من أهمها: إنشاء دائرة ذات اختصاص للدراسات والتطوير تتبع الجهاز المركزي للرقابة أو جمعية المحاسبين القانونين للقيام بتطوير مهارات

المراجعين من خلال الدورات التدريبية وزيادة كفاءتهم، القيام بتوفير برامج للتعليم المستمر لمسايرة التقدم التكنولوجي لأداء مهمات المراجعة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، والحرص على توفير الاصدارات الحديثة للمراجعة التي تصدر عن المنظمات الدولية في مهنة المحاسبة والمراجعة من قبل الجامعات ومكاتب المراجعة والمنظمات المختصة، قيام مكاتب المحاسبة القانونية بالتركيز على القدرة التقنية للمحاسب من خلال تدريب الكوادر المحاسبية لأداء الخدمات المطلوبة بكفاءة عالية جدا والوصول إلى محاسبين محترفين مؤهلين لخدمة سوق مراجعة التجارة الإلكترونية، وأخيرا القيام بتوفير الفهم الإداري والوعي لأمن المعلومات ورقابة العمليات الإلكترونية ومايحتاج من تطوير النظم والبرمجيات وتقنية إدارة أمن البيانات.

6) دراسة الدوسري ،(2006) بعنوان: الضوابط الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة دراسة تحليلية في المنشآت القطرية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الإجراءات الرقابية المفروضة في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ودراسة الاختلاف بين الإجراءات الرقابية والمصممة في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة والاستعانة بالدراسات السابقة لإجراء الرقابة الداخلية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية لوضع الإطار المتكامل لنظام الرقابة الداخلية في ظل الحاسبات الإلكترونية وارتباطه مع مفهوم الرقابة الداخلية بكيفية تحقيق الضوابط الرقابية لتحليل ومعرفة القصور ومعالجته.

بالإضافة إلى السعي إلى: فحص إجراءات الضوابط الرقابية الحالية وتتبعها في نظام المعلومات المحاسبي، وتقييم مدى توافق الإجراءات الرقابية مع المتطلبات الرقابية الدولية، وتقييم مدى أفضلية الضوابط الرقابية المصممة في نظم المعلومات المحاسبية بين الوحدات الحكومية والمؤسسات التي تسهم فيها الدولة، ومعرفة الضوابط الرقابية المصممة لنظم المعلومات المحاسبي التي تسهم فيها الدولة بنسب كبيرة.

وانتهجت هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي والدراسة الميدانية، وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج:

1. وجود اختلاف كبير بين الضوابط الإدارية المفترض تنفيذها وماهو موجود في الوزارات والأجهزة الحكومية.
2. عدم وجود اختلاف كبير بين الضوابط الإدارية المطبقة في المؤسسات العامة والشركات التي تسهم بها الدولة بنسب مختلفة.
3. يوجد اختلاف كبير بين الضوابط الإدارية المطبقة في المؤسسات العامة والشركات التي تسهم فيها الدولة عن تلك بالأجهزة الحكومية.
4. يوجد اختلاف كبير بين الضوابط التنفيذية المفروضة عنها في الأجهزة الحكومية.
5. لا يوجد اختلاف كبير بين الضوابط التنفيذية المفترضة وبين الضوابط التنفيذية المطبقة سواء في المؤسسات العامة والشركات.
6. يوجد اختلاف كبير بين الضوابط التنفيذية في المؤسسات العامة والشركات التي تسهم بها الدولة عنها بالأجهزة الحكومية.

7. يوجد اختلاف كبير بين الضوابط المحاسبية المفترضة وبين المطبقة بالأجهزة الحكومية.
8. لا يوجد اختلاف كبير بين الضوابط المحاسبية المفترضة وبين تلك المطبقة بالمؤسسات العامة والشركات.
9. يوجد اختلاف كبير بين الضوابط المحاسبية المفترضة في المؤسسات العامة والشركات وبين المطبقة بالأجهزة الحكومية.

7) دراسة كردية، (2007)، بعنوان: أثر التجارة الالكترونية على تطوير انظمة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية دراسة ميدانية.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان التأثيرات التي يمكن أن يحدثها تبني أنظمة التجارة الإلكترونية على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية من خلال بيان تأثير التجارة الإلكترونية على تحسين معايير الجودة لأنظمة المعلومات المحاسبية ومدخلاته، عمليات معالجته ومخرجاته، أيضا إجراءات الأمن والحماية في النظام المحاسبي وإجراءات الرقابة الداخلية في النظام المحاسبي.

وقد انتهجت هذه الدراسة في جمع البيانات على استبانة تم توزيعها على مجتمع الدراسة المتمثلة في البنوك التجارية الأردنية، وكانت عينة الدراسة تتمثل بموظفي الأقسام المحاسبية وموظفي دائرة الحاسوب والمدققين والمديرين الماليين بتوزيع 70 استبانة حللت 57 منها باستخدام برامج التحليل الاحصائية وعدد من الأساليب الإحصائية من خلال الإحصاء الوصفي كالمتوسطات والانحرافات المعيارية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج: يؤثر استخدام التجارة الإلكترونية على تحسين معايير الجودة من خلال تطوير أساليب الرقابة والتقييم وتحقيق خاصية التوقيت الملائم وموثوقية المعلومات، ويؤثر استخدام التجارة الإلكترونية على معالجة البيانات المالية وتوفيرمعلومات محاسبية شاملة وعادلة واتباع سياسات الأمان لحماية العميل والبنك معا، وتؤثر التجارة الإلكترونية على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية.

8) دراسة الدلابيح، (2009)، بعنوان: تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية باستخدام المدخل المحاسبي (الموارد – الأحداث – الأطراف المتعاملة) بالتطبيق في الشركات الدوائية الأردنية.

هدفت هذه الدراسة إلى وضع خطة لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في ظل المدخل (الموارد – الأحداث – الأطراف المتعاملين) المحاسبي في الشركات الدوائية الأردنية عن طريق دراسة واقع النظم لديها ومدى قدرتها على تطبيق النظام المستندي لها وأثره على رفع كفاءة مستخدمي المعلومات لاتخاذ القرارت المالية وغيرالمالية من نفس المدخلات.

وقد انتهجت هذه الدراسة في جمع البيانات بتصميم استبانة تشمل ثلاثة محاور للدراسة: الأولى: المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المطبقة في الشركة في مراحلها الثلاث: مدخلات، معالجة والمخرجات، والثانية: دراسة مدى قدرة الشركات الدوائية على تلبية متطلبات مدخل (الموارد – الأحداث – الأطراف المتعاملة)، وثالثا: بالاستناد إلى أحد المداخل المحاسبية يستخلص دور النظام المفترض تطبيقه في رفع فعالية المعلومات وزيادة كفاءة مستخدميها لاتخاذ القرارت.

وقامت الدراسة بتوزيع استبانة على مجتمع الدراسة المتمثلة في 16 شركة دوائية بواقع ثلاث استبانات لكل شركة من قبل المدير المالي والمدقق الداخلي ومدير نظم المعلومات إن وجد، بعد استرداد 33 استبانة وتحليل البيانات باستخدام برامج التحليل الاحصائية واختبارات التوزيع الاعتدالي.

وأسفرت نتائج هذه الدراسة التالي: عدم مواجهة الشركات لمشاكل في جميع المراحل حيث كانت المتوسطات من حيث التوزيع الخماسي عالية ومرتبة حسب تلك المتوسطات تنازليا ابتداء من المدخلات، المعالجة وأخيرا المخرجات، و قدرة الشركة على تلبية متطلبات النظام الحديث مرتبة كالتالي: قدرة الشركة على تحديد الأطراف المتعاملين بموارد الشركة، قدرتها على تحديد الأحداث الاقتصادية، قدرتها على تحديد موارد الشركة، جاهزية الشركة على توفير متطلبات النظام الحديث المستند إلى مدخل الأحداث ووضوح مفهوم العلاقات الرابطة وتصميم قواعد البيانات.

9) دراسة (مطاحن، 2009) بعنوان: مدى قدرة مُدقّقي الحسابات الخارجيّين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على المشروع الأمريكي الكندي المشترك الخاص بتدقيق تعاملات التجارة الإلكترونية ومن ثم معرفة مدى إدراك المدققيّن الخارجيّين في الأردن لبنود ذلك المشروع وتحديد أي معوّقات تحول دون ذلك.

وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة فقد قامت الباحثة بالاطلاع وتحليل المشروع الأمريكي الكندي المشترك وتم تنظيم استبانة متخصصة حول بنود ذلك المشروع وزعت على عينة بلغت (160) مدققاً خارجياً من أصل المجتمع البالغ (484) وذلك لفحص مدى إدراكهم للمشروع.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: أضاف هذا المشروع بعداً تكنولوجياً متطوراً لمهنتي المحاسبة والتدقيق؛ ووجود صعوبة بالالتزام ببنوده من قبل مكاتب التدقيق الأجنبية في العالم؛ وأن أغلب المدققيّن الخارجيّين في الأردن غير مهتمين بالتجارة الإلكترونية، وأن المهتمين منهم يستقون معلوماتهم من خلال بعض الدورات المتخصصة؛ وأن هناك إدراكاً ملحوظاً من قبل عينة الدراسة لبنود المشروع الأمريكي الكندي المشترك. إلا أن هناك معوّقات تتمثل بغياب التوثيق المستندي لعملية التجارة الإلكترونية، ومخاطر التدقيق المرافقة لهذا النوع الجديد، وعدم وجود دورات أو ورشات عمل متخصصة بشكل تقني حول تدقيق التجارة الإلكترونية؛ وحداثة استخدام هذا النوع من التجارة في الأردن، وقلة خبرة المدققيّن العملية بهذا النوع من التدقيق.

2-3-2 الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية:

1) دراسة (Glover,and Yuji Ijiri,2000) بعنوان: "Revenue Accounting" in the Age of E- Commerce: Exploring Its conceptual and Analytical Frameworks''

هدفت هذه الدراسة الوصفية إلى الاطلاع على مبدأ الاعتراف بالإيراد جنباً إلى جنب مع الإطار النظري للمحاسبة في ظل التجارة الإلكترونية؛ إذ ناقشت الدراسة وبشكل معمق مبدأ التكلفة التاريخية المستخدم في ظل التجارة التقليدية وأنه أصبح عديم الجدوى في ظل التجارة الإلكترونية.

ومن الجدير الإشارة إليه بأن الدراسة قامت بمناقشة الإطار النظري للمحاسبة المصمم من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB)، جنباً إلى جنب مع تعليمات هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC).

وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج، يمكن تلخيص أهمها بما يلي: هناك ضعف ملحوظ في المحاسبة التقليدية لا يتماشى مع متطلبات التجارة الإلكترونية وخصوصاً في غياب معايير أو مبادئ أو مفاهيم تحدد آليات الاعتراف بالإيراد في ظل التجارة الإلكترونية، وأن الإطار النظري وبشكله الحالي قد تم تصميمه في ظل التجارة التقليدية، ضمن عوامل متوفرة للتوثيق المستندي وبالتالي فإنه يعجز عن مسايرة عمليات التجارة الإلكترونية، وبما أن معايير المحاسبة الإمريكية أعدت بالاستناد إلى الإطار النظري المصمم للتجارة التقليدية، فقد تعجز هذه المعايير عن تحقيق غاياتها في ظل عمليات القياس في التجارة الإلكترونية.

وبناء على النتائج السابقة فقد أوصت الدراسة، موجهة هذه التوصية وبشكل أساسي إلى مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية وهيئة الأوراق المالية الأمريكي، بأنه يجب عليهما التماشي مع عصر التجارة الإلكترونية وذلك بإعادة النظر وبشكل جذري بكل من الإطار النظري للمحاسبة ومعايير المحاسبة؛ والتركيز بشكل أساسي على آلية الإعتراف بالإيراد في ظل بيئة تجارية تفتقر إلى التوثيق المستندي بشكل كامل.

2) دراسة (Tagliavini, and others 2001) بعنوان: An Evaluation Model for Electronic Commerce Activities within SMEs

هدفت هذه الدراسة إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم في اختيار أنسب طرق التعاملات في التجارة الإلكترونية المستندة بشكل دقيق على أهداف المؤسسة. ولتحقيق هدف الدراسة فقد قامت على تقسيم أعمال التجارة الإلكترونية الى خمس فعاليات وربطها بعدد من المتطلبات والأهداف وقد شملت جميع الفعاليات أغلب تصنيفات المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

وقد توصلت الدراسة إلى تقسيم فعاليات التجارة الإلكترونية وتحديد الأنسب منها للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم بشكل يعظم من ربحيتها، كما قامت الدراسة بتطوير نظام مقترح يمكن استخدامه من قبل هذا النوع من المؤسسات.

دراسة (Pathak, 2002) بعنوان: "Tale of Compatible Twins! Success Of E-Commerce & Information Systems/Internal Auditors".

هدفت هذه الدراسة التي أجريت بشكل وصفي وبالاستناد إلى آراء باحثين آخرين في دراسات سابقة متعددة في كندا، إلى فحص دور المدقق الداخلي في نظم المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية، إذ ركزت وبشكل أساسي على دور المدقق الداخلي فقط مع استبعاد دور المدقق الخارجي، من منطلق أن المدقق الداخلي هو المسؤول وبشكل مباشر عن تقييم نظام الرقابة وإعطاء أي اقتراحات تحسن من أدائه.

وقد وصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة يمكن تلخيصها بما يلي: يستطيع المدقق الداخلي أن ينجح في تدقيق هذا النوع من العمليات وذلك من خلال تتبع عمليات التجارة الإلكترونية وفقاً للآليات المتبعة في بعض مشاريع تطوير مثل هذا النوع من التجارة، وأن أي مدقق داخلي يمارس هذا النوع من العمل يجب أن يتمتع بخصائص تكنولوجية وتقنية عالية، أن هناك علاقة إيجابية بين فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر المدققين ونجاح عمليات التجارة الإلكترونية، هناك تفهم عالٍ من قبل الإدارة العليا لهذا النوع من التدقيق، أن هيئات التدقيق العالمية لها دور لا يستهان به في تأهيل مثل هذا النوع من المدققين، وأخيرا أن إحدى السلبيات المهمة التي تواجه المدققين هي تعقيد عمليات التجارة الإلكترونية التي يتم التدقيق عليها.

3) دراسة (Al-Dyasty, 2004) بعنوان: "Accounting Profession and Web Assurance Service".

هدفت هذه الدراسة من خلال أسلوب وصفي، في جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، وبشكل أساسي إلى: معرفة الحاجة إلى خدمات التدقيق الإلكترونية ومعرفة طبيعة الختم الإلكتروني، ومناقشة هذا النوع من الخدمات والخروج بالنتائج.

يشير الباحث بأنه اطّلع على مستجدات مهنة المحاسبة وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية من خلال المشروع الأمريكي الكندي المشترك وذلك بتتبع تاريخي لنواة ذلك المشروع ولغاية وقت الدراسة.

وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج يمكن تلخيصها بأن هذا النوع من الخدمات لا يزال في مراحله الأولى، والدليل على ذلك أن الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع خرجت بعدد من النتائج كان أغلبها متناقضاً، مما يشير إلى أن هذا النوع من الخدمات لا يمكن الاعتماد عليه بشكل كلي حالياً.

كما أشارت الدراسة إلى أن هذا النوع من الخدمات لم ينجح تجارياً لغاية الآن، مما يعني بأن هذا المشروع المشترك يحتاج بشكل أو بآخر إلى تقليص الفجوة بين الخدمات المقدمة من طرفه وحاجة الجمهور.

وأشارت الدراسة كذلك إلى أن ممارسي مهنة المحاسبة لا يزالون يواجهون صعوبات في فهم وتطبيق هذا المشروع. واقترحت الدراسة لتذليل تلك الصعوبات بعمل دورات تدريبية من قبل الجهة المعدة للمشروع.

4) دراسة (Huuhtanen 2004) بعنوان: Critical Success Factors in Integration of Ecommerce and Financial Information Systems, Case: Elisa ShopIt - Virtual Store

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم، وتعريف، وتحديد عوامل النجاح التي تؤثر على عملية البيع عبر التجارة الالكترونية وترابطها بنظام المعلومات المحاسبي، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تمت دراسة حالة لشركة في السويد تتعامل بما يسمى التجارة غير الملموسة "الافتراضية" وتم فحص عوامل النجاح وذلك بتفحص نظام الشركة المحاسبي المرتبط بعمليات البيع الخاصة بها على موقعها الافتراضي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج: وجدت أن للإدارة دوراً كبيراً في تقييم وضع النظام المحاسبي في المؤسسة وتحديد عامل نجاحه بالتعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية، وأن عملية تحديد عوامل النجاح تلعب دورا لا يستهان به في ضمان عمليات المؤسسة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.

2-3-3 مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

لقد تطرقت جميع الدراسات السابقة إلى مخاطر التجارة الالكترونية و المشاكل المرافقة لها خلال عملية استخدامها بينما سعت هذه الدراسة إلى معرفة قدرة نظام المعلومات المحاسبي على استخدام عمليات التجارة الإلكترونية و تحديداً في الشركات الكويتية.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1 المقدمة

3-2 منهجية الدراسة

3-3 مجتمع الدراسة وعينتها

3-4 أدوات الدراسة

3-5 صدق الأداة

3-6 ثبات الأداة

3-7 الأساليب الاحصائية

3-8 أساليب جمع البيانات

الفصل الثالث
منهجية الدراسة

3-1 المقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى عرض الطريقة والإجراءات التي تم اتباعها في منهجية الدراسة بشكل عام والأدوات التي تم استخدامها للبيانات.

3-2 منهجية الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة هذه الدراسة والأهداف التي تتوخى تحقيقها والتي تتناول قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الكويتية على التعامل مع التجارة الإلكترونية فإن الدراسة اعتمدت على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم الاطلاع على الدراسات المختلفة في مجال أنظمة المعلومات المحاسبية والتجارة الإلكترونية ومن ثم تطبيق المنهج التحليلي في تحليل الاستبيان كجانب من الدراسة التطبيقية وتم تحديد العوامل المرتبطة بنظام المعلومات المحاسبي المطبق في الشركات الكويتية وقدرته على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية وذلك من وجهة نظر فئتين رئيسيتين هما (الإدارة المالية للشركات عينة البحث، والمدققين الخارجيين).

3-3 مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين هما:

1. الإدارة المالية للشركات الكويتية المدرجة في السوق المالي، التي تشمل المديرين الماليين وطواقم أقسام المحاسبة وقد تم اختيار عينة عشوائية بلغت 125 مفردة إحصائية

2. مدققو حسابات الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وقد تم اختيار عينة عشوائية بلغت 63 مفردة إحصائية.

3-4 أدوات الدراسة:

تم تصميم استبانة خاصة بالدراسة الحالية، وذلك للتعرف على مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الكويتية على التعامل مع التجارة الإلكترونية في ظل غياب التوثيق المستندي، وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة، إذ تم تطوير هذه الأداة لتغطي الفرضيات التي تسند عليها، وباستخدام عبارات تقييميه لتحديد إجابات عينة الدراسة وعلى مقياس ليكرت الخماسي ذي المستويات الخمسة، بعد قراءة موسعة للدراسات التي تتناول مواضيع مقاربة لموضوع هذه الدراسة، والإطلاع على بعض المراجع المتخصصة في هذا المجال.

3-5 صدق الأداة:

وهو اختبار قدرة الإدارة على قياس ما هو مطلوب قياسه بحيث يضمن عدم التحيز أو الخطأ، في أي مرحلة من المراحل التي قد تؤثر على صلاحية الأدوات المنهجية المستخدمة للدراسة، وبالتالي ارتفاع مستوى الثقة فيها، ولتحقيق ذلك اعتمدت الباحثة على الأسئلة المرتبطة ببعضها بعضاً، وذلك للتأكد من مدى اتساق إجابتها حتى تعكس أهداف الدراسة وتساؤلاتها، وللتأكد من مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات تم اختبارها كالتالي:

1- تم عرضها على عدد من الأساتذة والخبراء المختصين بعلم المحاسبة (ملحق رقــم 2) للحكم على مدى صدقها الظاهري والمنطقي وعلى مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، ليتم بعد ذلك إجراء التعديلات المقترحة من المختصين قبل توزيعها على عينة الدراسة.

3-6 ثبات الأداة:

تم اختبار مدى الاعتمادية على الاستبانة كأداة لجمع البيانات باستخدام معامل كرونباخ ألفا والجدول رقم (3-1) يبين ذلك

جدول رقم (3-1)

معامل الثبات

المتغير	قيمة الثبات
القدرة	92.9
المعوقات	92.8
أساليب الحد من المعوقات	92.5
الاداة ككل	91.0

3-7 الأساليب الإحصائية:

تم بعون الله الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعيــة (SPSS) لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينــة المبحوثــة، وتحديدا فإنه تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- **الإحصاء الوصفي:** Descriptive Statistics، وذلك لوصف أراء عينة الدراسـة حـول متغيرات الدراسة ويتضمن:

- النسب المئوية (Percentages): لاستنباط اتجاهات البيانات المبوبة حسب كل فقرة من فقرات الدراسة، وذلك لتدعيم صحة الفرضيات الأساسية أو عدم صحتها.

- جداول التوزيع التكراري (Frequencies): وهي تعكس مدى تركز الإجابات لصالح أو لغير صالح فرضية معينة.

2- **مقاييس النزعة المركزية:**

- الوسط الحسابي mean: بهدف التعرف على تقييمات المبحوثين لكل فقرة.

- الانحراف المعياري Standard deviation: لقياس درجة تشتت قيم إجابات مجتمع الدراسة عن الوسط الحسابي لكل فقرة.

3- **اختبار t-test:** (One sample t- test) حيث استخدمت الباحثة هذا الاختبار للمقارنات الثنائية وفي اختبار فرضيات الدراسة.

3-8 أساليب جمع البيانات والمعلومات:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات فإن الباحثة تعاملت مع نوعين من البيانات هما البيانات الأولية والبيانات الثانوية:

البيانات الأولية: وهي البيانات التي سعت الباحثة إلى جمعها من خلال الدراسة الميدانية وباستخدام استبانة خطية تم تصميمها لغرض الدراسة الحالية، إذ تم توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة من خلال الباحثة شخصيا.

البيانات الثانوية: وهي البيانات التي سعت الباحثة لاستخدامها عن وصف كل من نظام المعلومات المحاسبي وتحديد قدرته على التعامل مع التجارة الإلكترونية في ظل غياب التوثيق المستندي، وذلك بالرجوع إلى المصادر المكتبية المختلفة للاطلاع عليها، ومن هذه المصادر ما يلي:

1. المراجع والمصادر المتعلقة بالدراسة من الكتب العلمية والمنهجية المختصة في علم الإدارة والمحاسبة.
2. الدوريات العالمية المتخصصة والنشرات التي كتبت حول موضوع الدراسة، بالإضافة إلى الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة.
3. الرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراه) التي تبحث في موضوع الدراسة.
4. التقارير الصادرة عن الهيئات المختصة ومراكز الأبحاث الكويتية والدولية.
5. الإنترنت والمواقع الالكترونية.

الفصل الرابع

عرض النتائج واختبار الفرضيات

4-1 المقدمة

4-2 وصف مجتمع وعينة الدراسة

4-3 تحليل البيانات

4-3-1 نتائج السؤال الأول

4-3-2 نتائج السؤال الثاني

4-3-3 نتائج السؤال الثالث

4-4 اختبار الفرضيات

الفصل الرابع

عرض النتائج واختبار الفرضيات

4-1 المقدمة:

يستعرض هذا الفصل نتائج الدراسة وتحليلها طبقا للمعلومات التي تم جمعها من عينة الدراسة من خلال الاستبانة، إذ قامت الباحثة باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد مجتمع الدراسة، وقد روعي عند التحليل الإحصائي أن يكون حساب درجة أهمية المتوسطات المتوسطات الحسابية وفقا لما يلي:

طول الفئة = (الحد الأعلى للخيارات – الحد الأدنى) مقسوما على عدد المستويات

= 5−1 =4 ÷ 3 = 1.33

وبذلك تكون الدرجة المنخفضة من 1 ــ أقل من 2.33

والدرجة المتوسطة من 2.33 – 3.66

والدرجة العالية من 3.67 فأكثر.

4-2 وصف مجتمع وعينة الدراسة

يعرض هذا الجزء النتائج المتعلقة بخصائص مجتمع وعينة الدراسة من حيث الوظيفة الحالية والمؤهل العلمي والتخصص العلمي وسنوات الخبرة.

جدول رقم (4−1)

توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	الإدارة المالية		المدققون		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
دبلوم	14	11.2	000	000	14	7.4
بكالوريوس	101	80.8	53	84.1	154	81.9
ماجستير	10	8	10	15.9	20	10.6
المجموع	125	100	63	100	188	100

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (4−1) أن عينتي الدراسة من حيث المؤهل العلمي توزعت كما يلي : بلغت نسبة حملة الدبلوم (11.2%) لعينة الإدارة المالية بينما لا يوجد أحد من عينة المدققين ممن يحملون شهادة الدبلوم وبلغت نسبة حملة البكالوريوس (80.8% و 84.1%) على التوالي لكل من عينة الإدارة المالية وعينة المدققين في حين بلغت نسبة حملة الماجستير (8% و 15.9%)، لكل من عينة الإدارة المالية وعينة المدققين على التوالي وتوضح هذه النتائج إلى أن غالبية عينة الدراسة سواء من الإدارة المالية أو من المدققين من الجامعيين مما يضفي مصداقية على قدرة عينتي الدراسة عن الإجابة عن أسئلة الاستبانة.

جدول رقم (4-2)

توزيع عينة الدراسة حسب التخصص الدقيق

التخصص العلمي	الإدارة المالية		المدققون		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
محاسبة	78	62.4	33	52.4	111	59
أدارة	8	6.4	13	20.6	21	11.2
اقتصاد	20	16	14	22.2	34	18.1
نظم معلومات	3	2.4	1	1.6	4	2.1
أخرى	16	12.8	2	3.2	18	9.6
المجموع	125	100	63	100	170	80.4

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (4-2) والمتعلقة بتوزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي إلى أن عدد المتخصصين في المحاسبة بلغ (78 و33) فرداً لكل من عينة الإدارة المالية والمدققين على التوالي وبنسبة (62.4% و52.4%)، وبلغ عدد المتخصصين في الإدارة (8 و13) فردا لكل من عينة الإدارة المالية والمدققين على التوالي وبنسب (6.4% و 20.6%) كما بلغ عدد المتخصصين في الاقتصاد (20 و14) فردا لكل من عينة الإدارة المالية والمدققين وبنسب قدرها (16% و22.2%) ، في حين أن عدد المتخصصين في نظم المعلومات بلغ (3 و1) فرد لكل من عينة الإدارة المالية والمدققين أي بنسب (2.4%و 1.6%) على التوالي وجاء عدد المتخصصين في تخصصات أخرى (16 و2) لكل من الإدارة المالية والمدققين وبنسب (12.8%و3.2%).

وتعتقد الباحثة بأن عينة الدراسة مؤهله جيداً للإجابة عن الاستبانة كون النسبة الأعلى ممن هم متخصصون بالمحاسبة.

جدول رقم (4 –3)

توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	الإدارة المالية		المدققون		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مدير مالي	12	9.6	00	00		
مدقق خارجي	000	000	63	100		
مدقق داخلي	10	8	00	00		
محاسب	87	69.6	00	00		
أخرى	16	12.8	00	00		
المجموع	125	100	63	100	188	100

يبين الجدول رقم (4–3) أن عينة الدراسة توزعت من حيث الوظيفة الحالية على خمس فئات، وفقد بلغ عدد أفراد المديرين الماليين (12 و13) لكل من الإدارة المالية والمدققين وبنسب (9.6 % و 20.6%) وخلت عينة الإدارة المالية من المدققين الخارجيين بينما بلغ عدد فئة المدققين الخارجيين(12) فردا من عينة المدققين وبنسبة (19%) في حين بلغ عدد أفراد المدققين الداخليين لكل من عينة الإدارة المالية وعينة المدققين (10 و 26) على التوالي وبنسب (8% و 41.3%) ، وكانت عدد فئة المحاسبين (87 و12) لكل من الادارة المالية والمدققين على التوالي وبنسب (69.6 % و 19%) وبلغ عدد العاملين بوظائف أخرى (16) للإدارة المالية فقط وبنسبة

(12.8%)، و مما سبق تعتقد الباحثة ان نتائج الوظيفة الحالية تدل على أهمية عينة الدراسة للإجابة عن الاستبانة.

جدول رقم (4-4)

توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة المهنية

شهادة مالية	الإدارة المالية		المدققون		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	11	8.8	6	9.5	17	9
لا	114	91.2	57	90.5	171	91
المجموع	125	100	63	100	188	100

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (4-4) والمتعلقة بتوزيع عينة الدراسة حسب حمل الشهادة المهنية حيث بلغ عدد الذين لا يحملون شهادة مهنية (114و57) لكل من الإدارة المالية والمدققين وبنسب (91.2% و90.5%).

تود أن تشير الباحثة إلى نقطة ضعف مهمة وخصوصاً فيما يتعلق بالمدققين بأن غالبيتهم لايحملون شهادات مهنية.

جدول رقم (4-5)

توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

الوظيفة الحالية	الإدارة المالية		المدققون		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أقل من خمس سنوات	46	36.8	4	6.3	50	26.6
من 5 – إلى أقل 10 سنوات	57	45.6	29	46	86	45.7
عشر سنوات إلى أقل من خمس عشرة سنة	16	12.8	16	25.4	32	17
أكثر من خمس عشرة سنة.	6	4.8	14	22.2	20	10.6
المجموع	125	100	63	100	188	100

توضح البيانات الواردة في الجدول (4-5) أن عدد الذين تقل سنوات خبراتهم عن خمس سنوات، بلغ (46 و4) فردا لكل من عينة الإدارة المالية وعينة المدققين على التوالي وبنسب (36.8 % و 6.3%) على التوالي، أما عدد الذين خبراتهم تتراوح من (5-إلى اقل من 10 سنوات) فقد بلغ (57 و 29) فردا لكل من عينة الإدارة المالية وعينة المدققين على التوالي وبنسب قدرها (45.6% و46%)، وبلغ عدد الذين تتراوح خبراتهم من (عشر سنوات إلى أقل من خمس عشرة سنة) (16) فردا لكل عينة وبنسب (12.8% و25.4 %) على التوالي أما بالنسبة لمن خبراتهم أكثر من 15 سنة فقد بلغ عددهم (6 و14) لكل من عينة الإدارة المالية وعينة المدققين على التوالي وبنسب قدرها (4.8 % و 22.2%).

جدول رقم (4-6)

توزيع عينة الدراسة حسب التعامل مع التجارة الالكترونية

نية التعامل	الادارة المالية		المدققون		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	53	42.4	000	000	135	53
لا	72	57.6	63	100	71.8	28.2
المجموع	125	100	63	100	188	100

تشيرالنتائج الواردة في الجدول رقم (4-6) والمتعلقة بتوزيع عينة الدراسة حسب التعامل مع التجارة الإلكترونية فقد بلغ عدد الموافقين من عينة الإدارة المالية (53) فردا بنسبة (42.4%) بينما لم يوافق احد(72) من عينة الإدارة المالية بنسبة (57.6%) ولم توافق كامل العينة من المدققين. وتشيرالباحثة هنا إلى أن هناك تضارباً واضحاً بين آراء الإدارة المالية للشركات والمدققين الخارجيين عليها حيث (42%) في الإدارة تقول أنها تتعامل بالتجارة الإلكترونية بينما يرى المدققون أنه لا توجد أي شركة في الشركات التي يقومون بالتدقيق عليها بالتعامل بالتجارة الإلكترونية.

وتوعز الباحثة هذا السبب وحسب رأيها قد يعود إلى عدم فهم عينة الإدارة المالية لفحوى سؤال الاستبانة إذ تعتقد أنهم اعتقدوا بأنها تسأل عن عمليات التجارة الالكترونية بشكل خاص بالمحاسبة فقط.

جدول رقم (4-7)

توزيع عينة الدراسة حسب نية التعامل بالتجارة الإلكترونية

نية التعامل	الإدارة المالية		المدققون		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	23	18.4	000	000	23	12.2
لا	45	36	63	100	108	57.4
لا اجابة	57	45.6	000	000	57	30.3
المجموع	125	100	63	100	188	100

تشيرالنتائج الواردة في الجدول رقم (4-7) والمتعلقة بتوزيع عينة الدراسة حسب نية التعامل بالتجارة الإلكترونية، فقد بلغ عدد أفراد عينة الإدارة المالية الذين ينوون التعامل مع التجارة الإلكترونية (23) فرداً وبنسبة (18.4%) بينما لم تبين النتائج نية التعامل مع التجارة الإلكترونية من قبل عينة المدققين إذا كانت إجابة كامل العينة بالرفض ودم توافر النية للتعامل مع التجارة الإلكترونية مستقبلاً.

4-3 تحليل البيانات

يهدف هذا الجزء إلى عرض وتحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الأفراد المبحوثين على فقرات الاستبانة لاختبار وجهة نظر المبحوثين فيما يتعلق بقياس فقرات الاستبانة ككل والبالغ عددها 40 سؤالاً.

4-3-1 نتائج السؤال الاول : هل لدى أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية القدرة على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية

بهدف تحليل نتائج الدراسة تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل سؤال من أسئلة الاستبانة التي تقيس أبعاد الدراسة، والجداول التالية تبين ذلك :

يتضح من الجدول (4-8) أن إجابات أفراد عينة الادارة المالية المتعلقة بالسؤال المتمثل بقدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية وبالنظر إلى معطيات الجدول يظهر أن إجابات أفراد عينة الدراسة كانت جميعها عالية ومتقاربة, ويتبين من الجدول رقم (4-8) أن عينة الإدارة المالية تولي اهتماما أكبر بالالتزام بمبدا السرية, إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا البعد (3.95) وبانحراف معياري (0.852), ثم يليه بالمرتبة الثانية البعد المتعلق بالتزام الشركة بمبدأ الخصوصية على الشبكة, إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا البعد (3.78) وبانحراف معياري (0.902), ثم تبعه بالمرتبة الثالثة بعدالتزام الشركة بمبدأ الحماية حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا البعد (3.82) وبانحراف معياري (0.864), ثم جاء بالمرتبة الرابعة مبدأ التزام الشركة بتكامل النظام بمتوسط حسابي بلغ (3.78) وبانحراف معياري (0.802), وأخيرا جاء مبدأ التزام الشركة بمبدأ جاهزية النظام بالمرتبة الأخيرة إذ بلغت قيمة وسطه الحسابي (3.71) وبانحراف معياري (0.780), ويتبين من هذه النتائج أن عينة الإدارة المالية ترى أن انظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية لديها القدرة على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية إذ نرى أن المتوسطات الحسابية لجميع الأبعاد تراوحت ما بين (3.71 -3.95) وقد بلغ

المتوسط العام لجميع الأبعاد مجتمعة (3.80) وبانحراف معياري(0.711). وهذا يدل على أن القدرة جاءت بدرجة عالية.

جدول رقم (4-8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة من الإدارة المالية عن فقرات السؤال الأول (مدى قدرة انظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الالكترونية)

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
أولا :التزام الشركة بمبدأ الحماية					
1	وضع سياسات خاصة بحماية النظام المالي.	**3.86**	**0.913**	**1**	**عالية**
2	وضع آليات وخطوات عمل خاصة بشبكات الربط الخاصة بحماية النظام المالي.	**3.82**	**0.883**	**2**	**عالية**
3	وضع إجراءات معينة لتطبيق آلية حماية النظام المالي.	**3.78**	**0.838**	**4**	**عالية**
4	وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط وإجراءات الحماية.	**3.80**	**0.823**	**3**	**عالية**
	المتوسط الحسابي	**3.82**	**0.864**		**عالية**
ثانيا :التزام الشركة بمبدأ جاهزية النظام					
5	وضع سياسات خاصة بجاهزية النظام المالي.	**3.70**	**0.833**	**3**	**عالية**
6	وضع آليات وخطوات عمل خاصة بشبكات الربط لجعل النظام جاهزاً.	**3.74**	**0.739**	**1**	**عالية**

7	وضع إجراءات معينة لتأكيد جاهزيـــة النظـــام المالي.	3.71	0.771	2	**عالية**
8	وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشـــبكات الربط والاجراءات المساهمة في جعـــل النظـــام جاهزاً للاستخدام.	3.70	0.775	3	**عالية**
	المتوسط الحسابي	3.71	0.780		**عالية**
ثالثا :التزام الشركة بمبدأ تكامل النظام					
9	وضع سياسات خاصة تؤكد تكامل عمليات تشغيل النظام المالي.	3.83	0.811	1	**عالية**
10	وضع آليات وخطوات عمل خاصة بشبكات الربط لجعل عمليات النظام متكاملة.	3.78	0.802	2	**عالية**
11	وضع إجراءات معينة لتطبيق وتأكيد تعامل عمليات النظام.	3.78	0.792	2	**عالية**
12	وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط والاجراءات الخاصة بالتأكيد على تكامل عمليات النظام.	3.71	0.801	4	**عالية**
	المتوسط الحسابي	3.78	0.802		**عالية**
رابعا: التزام الشركة بمبدأ الخصوصية على الشبكة					
13	وضع سياسات خاصة لتأمين خصوصية التعامل ضمن النظام المالي على الشبكة الالكترونية.	3.86	0.948	1	**عالية**
14	وضع آليات وخطوات عمل خاصة لشبكات الربط التي تسهم في تأمين خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الالكترونية.	3.78	0.860	2	**عالية**
15	وضع إجراءات معينة كفيلة بتأكيد خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الإلكترونية.	3.74	0.908	3	**عالية**

16	وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط والإجراءات المساهمة بتأمين خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الإلكترونية.	**3.73**	**0.892**	**4**	**عالية**
	المتوسط الحسابي	**3.78**	**0.902**		**عالية**
خامسا : التزام الشركة بمبدأ السرية					
17	وضع سياسات خاصة لتأمين وحماية سرية البيانات المالية.	**3.97**	**0.856**	**2**	**عالية**
18	وضع آليات وخطوات عمل خاصة بشبكات الربط التي تسهم في تأمين حماية سرية البيانات المالية.	**3.90**	**0.846**	**4**	**عالية**
19	وضع إجراءات معينة كفيلة بتأكيد حماية سرية البيانات المالية.	**4.00**	**0.861**	**1**	**عالية**
20	وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط والإجراءات المساهمة بتأمين حماية سرية البيانات المالية.	**3.91**	**0.843**	**3**	**عالية**
	المتوسط العام	**3.95**	**0.852**		**عالية**

كما يشير الجدول (4-9) إلى أن إجابات أفراد عينة المدققين المتعلقة بالسؤال المتمثل بقدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية كانت جميعها متوسطة, ويتبين من الجدول رقم (4-9) أن عينة المدققين تولي اهتماما أكبر بالالتزام بمبدأ السرية, إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا البعد (3.27) وبانحراف معياري (0.546), ثم يليه بالمرتبة الثانية البعد المتعلق بالتزام الشركة بمبدأ الحماية, إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا البعد (3.22) وبانحراف معياري (0.498), ثم تبعه بالمرتبة الثالثة بعدالتزام الشركة بمبدأ تكامل النظام

إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا البعد (3.15) وبانحراف معياري (0.394), ثم جاء بالمرتبة الرابعة مبدأ التزام الشركة بجاهزية النظام بمتوسط حسابي بلغ (3.14) وبانحراف معياري (0.417), وأخيرا جاء مبدا التزام الشركة بمبدأ الخصوصية على الشبكة بالمرتبة الأخيرة حيث بلغت قيمة وسطه الحسابي (3.12) وبانحراف معياري (0.384), ويتبين من هذه النتائج أن عينة المدققين ترى أن أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية لديها القدرة على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية إذ نرى أن المتوسطات الحسابية لجميع الأبعاد تراوحت ما بين (3.12 −3.27) وقد بلغ المتوسط العام لجميع الابعاد مجتمعة (3.17) وبانحراف معياري(0.180). وهذا يدل على أن القدرة جاءت بدرجة متوسطة.

جدول رقم (4−9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة من المدققين عن فقرات السؤال الأول (مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الالكترونية)

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
أولا :التزام الشركة بمبدأ الحماية					
1	وضع سياسات خاصة بحماية النظام المالي.	**3.27**	**0.610**	**2**	**متوسطة**
2	وضع آليات وخطوات عمل خاصة بشبكات الربط الخاصة بحماية النظام المالي.	**3.33**	**0.696**	**1**	**متوسطة**

3	وضع إجراءات معينة لتطبيق آلية حماية النظام المالي.	3.16	0.368	3	**متوسطة**
4	وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط وإجراءات الحماية.	3.11	0.317	4	**متوسطة**
	المتوسط الحسابي	3.22	0.498		**متوسطة**
ثانيا :التزام الشركة بمبدأ جاهزية النظام					
5	وضع سياسات خاصة بجاهزية النظام المالي.	3.05	0.215	4	**متوسطة**
6	وضع آليات وخطوات عمل خاصة بشبكات الربط لجعل النظام جاهزاً.	3.06	0.246	3	**متوسطة**
7	وضع إجراءات معينة لتأكيد جاهزية النظام المالي.	3.19	0.534	2	**متوسطة**
8	وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط والإجراءات المساهمة في جعل النظام جاهزاً للاستخدام.	3.25	0.671	1	**متوسطة**
	المتوسط الحسابي	3.14	0.417		**متوسطة**
ثالثا :التزام الشركة بمبدأ تكامل النظام					
9	وضع سياسات خاصة تؤكد تكامل عمليات تشغيل النظام المالي.	3.05	0.215	4	**متوسطة**
10	وضع آليات وخطوات عمل خاصة بشبكات الربط لجعل عمليات النظام متكاملة.	3.14	0.353	2	**متوسطة**
11	وضع إجراءات معينة لتطبيق وتأكيد تعامل عمليات النظام.	3.14	0.353	2	**متوسطة**
12	وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط والإجراءات الخاصة بالتأكيد على تكامل عمليات النظام.	3.27	0.653	1	**متوسطة**
	المتوسط الحسابي	3,15	0.394		**متوسطة**

رابعا: التزام الشركة بمبدأ الخصوصية على الشبكة					
13	وضع سياسات خاصة لتأمين خصوصية التعامل ضمن النظام المالي على الشبكة الإلكترونية.	**3.06**	**0.246**	**4**	**متوسطة**
14	وضع آليات وخطوات عمل خاصة لشبكات الربط التي تسهم في تأمين خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الالكترونية.	**3.1**	**0,296**	**3**	**متوسطة**
15	وضع إجراءات معينة كفيلة بتأكيد خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الالكترونية.	**3,17**	**0.525**	**1**	**متوسطة**
16	وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط والإجراءات المساهمة بتأمين خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الإلكترونية.	**3.14**	**0.470**	**2**	**متوسطة**
	المتوسط الحسابي	**3.12**	**0.384**		**متوسطة**
خامسا : التزام الشركة بمبدأ السرية					
17	وضع سياسات خاصة لتأمين وحماية سرية البيانات المالية.	**3.13**	**0.458**	**3**	**متوسطة**
18	وضع آليات وخطوات عمل خاصة بشبكات الربط التي تساهم في تأمين حماية سرية البيانات المالية.	**3.11**	**0.406**	**4**	**متوسطة**
19	وضع إجراءات معينة كفيلة بتأكيد حماية سرية البيانات المالية.	**3.17**	**0.524**	**2**	**متوسطة**
20	وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط والإجراءات المساهمة بتأمين حماية سرية البيانات المالية.	**3.43**	**0.797**	**1**	**متوسطة**
	المتوسط العام	**3.27**	**0.546**		**متوسطة**

يشير الجدول (4-10) إلى أن إجابات أفراد عينة الدراسة ككل المتعلقة بالسؤال المتمثل بقدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية كانت

جميعها بين عالية ومتوسطة, ويتبين من الجدول رقم (4−10) أن عينة الدراسة ككل تولي اهتماما أكبر بالالتزام بمبدا السرية, إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا البعد (3.70) وبانحراف معياري (0.845), ثم يليه بالمرتبة الثانية البعد المتعلق بالتزام الشركة بمبدأ الحماية, إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا البعد (3.61) وبانحراف معياري (0.815), ثم تبعه بالمرتبة الثالثة بعدالتزام الشركة بمبدأ تكامل النظام ومبدأ الخصوصية للشركة إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي لكل منهما (3.56) وبانحراف معياري (0.759 و 0.831), ثم جاء بالمرتبة الأخيرة مبدأ التزام الشركة بجاهزية النظام بمتوسط حسابي بلغ (3.52) وبانحراف معياري (0.741), ويتبين من هذه النتائج أن عينة الدراسة ككل ترى أن أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية لديها القدرة على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية إذ نرى أن المتوسطات الحسابية لجميع الأبعاد تراوحت ما بين (3.52 −3.70) وقد بلغ المتوسط العام لجميع الأبعاد مجتمعة (3.59) وبانحراف معياري(0.662). وهذا يدل على أن القدرة جاءت بدرجة متوسطة.

جدول رقم (4–10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفرادعينة الدراسة ككل عن فقرات السؤال الأول (مدى قدرة انظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية)

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
اولا :التزام الشركة بمبدأ الحماية					
1	وضع سياسات خاصة بحماية النظام المالي.	3.66	0.866	1	متوسطة
2	وضع آليات وخطوات عمل خاصة بشبكات الربط الخاصة بحماية النظام المالي.	3.65	0.854	2	متوسطة
3	وضع إجراءات معينة لتطبيق آلية حماية النظام المالي.	3.57	0.774	3	متوسطة
4	وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط وإجراءات الحماية.	3.57	0.767	3	متوسطة
	المتوسط الحسابي	3.61	0.815		
ثانيا :التزام الشركة بمبدأ جاهزية النظام					
5	وضع سياسات خاصة بجاهزية النظام المالي.	3.48	0.756	4	متوسطة
6	وضع آليات وخطوات عمل خاصة بشبكات الربط لجعل النظام جاهزاً.	3.51	0.697	3	متوسطة
7	وضع إجراءات معينة لتأكيد جاهزية النظام المالي.	3.54	0.741	2	متوسطة
8	وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط والإجراءات المساهمة في جعل النظام جاهزاً	3.55	0.769	1	متوسطة

	للاستخدام.				
	المتوسط الحسابي	3.52	0.741		متوسطة
ثالثا :التزام الشركة بمبدأ تكامل النظام					
9	وضع سياسات خاصة تؤكد تكامل عمليات تشغيل النظام المالي.	3.57	0.767	1	متوسطة
10	وضع آليات وخطوات عمل خاصة بشبكات الربط لجعل عمليات النظام متكاملة.	3.56	0.747	2	متوسطة
11	وضع إجراءات معينة لتطبيق وتأكيد تعامل عمليات النظام.	3.56	0.739	2	متوسطة
12	وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط والإجراءات الخاصة بالتأكيد على تكامل عمليات النظام.	3.56	0.782	2	متوسطة
	المتوسط الحسابي	3.56	0.759		متوسطة
رابعا: التزام الشركة بمبدأ الخصوصية على الشبكة					
13	وضع سياسات خاصة لتأمين خصوصية التعامل ضمن النظام المالي على الشبكة الإلكترونية.	3.59	0.870	1	متوسطة
14	وضع آليات وخطوات عمل خاصة لشبكات الربط التي تسهم في تأمين خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الالكترونية.	3.55	0.790	2	متوسطة
15	وضع إجراءات معينة كفيلة بتأكيد خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الالكترونية.	3.55	0.842	2	متوسطة
16	وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط والإجراءات المساهمة بتأمين خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الإلكترونية.	3.53	0.823	4	متوسطة
	المتوسط الحسابي	3.56	0.831		متوسطة

خامسا : التزام الشركة بمبدأ السرية					
17	وضع سياسات خاصة لتأمين وحماية سرية البيانات المالية.	**3.69**	**0.847**	**3**	**عالية**
18	وضع آليات وخطوات عمل خاصة بشبكات الربط التي تسهم في تأمين حماية سرية البيانات المالية.	**3.64**	**0.819**	**4**	**متوسطة**
19	وضع إجراءات معينة كفيلة بتأكيد حماية سرية البيانات المالية.	**3.72**	**0.858**	**2**	**عالية**
20	وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط والإجراءات المساهمة بتأمين حماية سرية البيانات المالية.	**3.75**	**0.857**	**1**	**متوسطة**
	المتوسط العام	**3.70**	**0.845**		**عالية**

وتوعز الباحثة هذا التباين إلى خبرة المدققين الخارجيين إذ إنهم أقدر على تحليل بيئة الشركات ونظامها المحاسبي المعمول به.

4-3-2 نتائج السؤال الثاني : هل يوجد معوقات تحول دون قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية

يشيرالجدول رقم (4-11) إلى أن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات التي تقيس معوقات قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع التجارة الإلكترونية من وجهة نظرعينة الإدارة المالية تراوحت ما بين (4.08 – 4.28) وتشيرهذه النتائج إلى أن إجابات أفراد عينة الدراسة جاءت بالموافقة على جميع الفقرات إذ أن هذه المتوسطات الحسابية أكبر من المتوسط الافتراضي (3) ويتضح من الجدول أن الفقرة رقم (25) والفقرة رقم (30): مخاطر عمليات التجارة الإلكترونية والتخوف منها. وعدم إدراك الإدارة العليا في الشركة لأهمية تطوير النظام المالي،جاءتا

في المرتبة الأولى وجاءت الفقرة رقم (21) التي تنص " تعقّيد عمليات التجارة الإلكترونية. " في المرتبة الأخيرة.

وبشكل عام فإن المتوسط العام لإجابات أسئلة عينة الإدارة المالية بلغ (4.20) والانحراف المعياري لها (0.659) وهذا يشير إلى موافقة عينة الإدارة المالية جاءت عالية مما يشير إلى وجود معوقات تحول دون قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية.

جدول رقم (4-11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الإدارة المالية عن فقرات السؤال الثاني (مدى مساهمة البنود التالية في إعاقة قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الكويتية على التعامل مع التجارة الالكترونية)

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
21	تعقّيد عمليات التجارة الإلكترونية.	4.08	0.903	10	عالية
22	غياب التوثيق المستندي لعمليات التجارة الالكترونية.	4.23	0.908	4	عالية
23	قلة خبرة الإدارة المالية في هذا المجال.	4.14	0.855	8	عالية
24	حداثة استخدام التجارة الإلكترونية في الكويت.	4.22	0.841	5	عالية
25	مخاطر عمليات التجارة الإلكترونية والتخوف منها.	4.28	0.799	1	عالية

26	التكلفة العالية لوضع السياسات وتطبيقها على أرض الواقع في نظام المعلومات المحاسبي.	4.26	0,782	3	عالية
27	التطور التكنولوجي المتسارع وصعوبة وتكلفة مواكبته.	4.12	0.912	9	عالية
28	عدم وجود جهات تأهيلية لهذا الموضوع.	4.22	0.841	5	عالية
29	تدني أجور الإدارة المالية في الشركة.	4.19	0.840	7	عالية
30	عدم إدراك الإدارة العليا في الشركة لأهمية تطوير النظام المالي.	4.28	0.829	1	عالية
	المتوسط الحسابي	4.20	0.659		عالية

يبين الجدول رقم (4-12) إلى أن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات التي تقيس معوقات قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع التجارة الإلكترونية من وجهة نظر عينة المدققين تراوحت ما بين (4.38 – 4.67) وتشير هذه النتائج إلى أن إجابات أفراد عينة المدققين جاءت بالموافقة على جميع الفقرات إذ إن هذه المتوسطات الحسابية اكبر من المتوسط الافتراضي (3) ويتضح من الجدول أن الفقرة رقم (22) والفقرة رقم(23) اللتين تنصان : " غياب التوثيق المستندي لعمليات التجارة الإلكترونية وقلة خبرة الإدارة المالية في هذا المجال. " جاءتا في المرتبة الأولى وجاءت الفقرة رقم (24) التي تنص " حداثة استخدام التجارة الالكترونية في الكويت. " في المرتبة الأخيرة .

وبشكل عام فإن المتوسط العام لإجابات أسئلة عينة المدققين بلغ (4.57) والانحراف المعياري لها (0.403) وهذا يشير إلى موافقة عينة المدققين جاءت عالية مما يشير إلى وجود معوقات تحول دون قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية.

جدول رقم (4-12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة المدققين عن فقرات السؤال الثاني (مدى مساهمة البنود التالية في إعاقة قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الكويتية على التعامل مع التجارة الالكترونية)

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
21	تعقّيد عمليات التجارة الإلكترونية.	**4.56**	**0.713**	**6**	**عالية**
22	غياب التوثيق المستندي لعمليات التجارة الإلكترونية.	**4.67**	**0.508**	**1**	**عالية**
23	قلة خبرة الإدارة المالية في هذا المجال.	**4.67**	**0.508**	**1**	**عالية**
24	حداثة استخدام التجارة الإلكترونية في الكويت.	**4.38**	**0.682**	**10**	**عالية**
25	مخاطر عمليات التجارة الإلكترونية والتخوف منها.	**4.60**	**0.525**	**3**	**عالية**
26	التكلفة العالية لوضع السياسات وتطبيقها على أرض الواقع في نظام	**4.59**	**0.528**	**4**	**عالية**

	المعلومات المحاسبي.				
27	التطور التكنولوجي المتسارع وصعوبة وتكلفة مواكبته.	**4.56**	**0.562**	**6**	**عالية**
28	عدم وجود جهات تأهيلية لهذا الموضوع.	**4.56**	**0.532**	**6**	**عالية**
29	تدني أجور الإدارة المالية في الشركة.	**4.53**	**0.564**	**9**	**عالية**
30	عدم إدراك الإدارة العليا في الشركة لأهمية تطوير النظام المالي.	**4.57**	**0.560**	**5**	**عالية**
	المتوسط الحسابي	**4.57**	**0.403**		**عالية**

يوضح الجدول رقم (4-13) إلى أن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات التي تقيس معوقات قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع التجارة الإلكترونية من وجهة نظر عينة الدراسة ككل تراوحت ما بين (4.24 – 4.39) وتشير هذه النتائج إلى أن إجابات أفراد عينة الدراسة ككل جاءت بالموافقة على جميع الفقرات إذ إن هذه المتوسطات الحسابية أكبر من المتوسط الافتراضي (3) ويتضح من الجدول أن الفقرة رقم (25) التي تنص : " مخاطر عمليات التجارة الإلكترونية والتخوف منها. "جاءت في المرتبة الأولى، وجاءت الفقرة رقم (21) التي تنص "تعقّيد عمليات التجارة الالكترونية. " في المرتبة الأخيرة.

وبشكل عام فإن المتوسط العام لإجابات أسئلة عينة الدراسة ككل بلغ (4.32) والانحراف المعياري لها (0.609) وهذا يشير إلى موافقة عينةالدراسة ككل جاءت عالية مما يشير إلى وجود معوقات تحول دون قدرة انظمة المعلومات المحاسبية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية.

جدول رقم (4-13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة ككل عن فقرات السؤال الثاني (مدى مساهمة البنود التالية في إعاقة قدرة نظام المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع التجارة الالكترونية)

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
21	تعقّيد عمليات التجارة الإلكترونية.	4.24	0.872	10	عالية
22	غياب التوثيق المستندي لعمليات التجارة الإلكترونية.	4.38	0.821	2	عالية
23	قلة خبرة الإدارة المالية في هذا المجال.	4.31	0.796	6	عالية
24	حداثة استخدام التجارة الإلكترونية في الكويت.	4.28	0.793	8	عالية
25	مخاطر عمليات التجارة الإلكترونية والتخوف منها.	4.39	0.734	1	عالية
26	التكلفة العالية لوضع السياسات وتطبيقها على أرض الواقع في نظام المعلومات المحاسبي.	4.37	0.723	4	عالية
27	التطور التكنولوجي المتسارع وصعوبة وتكلفة مواكبته.	4.26	0.836	9	عالية
28	عدم وجود جهات تأهيلية لهذا الموضوع.	4.34	0.767	5	عالية
29	تدني أجور الإدارة المالية في	4.30	0.773	7	عالية

	الشركة.				
30	عدم إدراك الإدارة العليا في الشركة لأهمية تطوير النظام المالي.	4.38	0.761	2	**عالية**
	المتوسط الحسابي	4.32	0.609		**عالية**

ترى الباحثة رغم أن هناك اتفاقاً بين عينتي الدراسة إلا أن إجابات المدققين أكثر منطقية إذ إن تشتت الانحرافات لإجاباتهم أقل بكثير من تشتت انحرافات إجابات الإدارة المالية وهذا مرتبط بالسؤال الأول حول قدرة النظام إذ إن المدققين اكثر تحفظاً.

4-3-3 نتائج السؤال الثالث

ما مدى مساهمة البنود المقترحة التالية في الحد من المعوقات التي قد تقف حائلاً أمام قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية؟

يوضح الجدول رقم (4-14) إلى أن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات التي تقيس البنود المقترحة للحد من المعوقات التي قد تقف حائلاً أمام قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع التجارة الإلكترونية من وجهة نظر عينة الإدارة المالية تراوحت ما بين (4.29 – 4.47) وتشيرهذه النتائج إلى أن إجابات أفراد عينة الإدارة المالية جاءت بالموافقة على جميع الفقرات إذ إن هذه المتوسطات الحسابية أكبر من المتوسط الافتراضي (3) ويتضح من الجدول أن الفقرة رقم (31) التي تنص: " عقد دورات متخصصة للطواقم المالية لتدريبهم على عمليات التجارة الإلكترونية وآلية تطوير نظام المعلومات المحاسبي بشكل يواكب التغيرات التكنولوجية. "جاءت في المرتبة الأولى، وجاءت الفقرة رقم (35) التي تنص " الاستعانة ببعض

الخبراء في مشروع (webtrust) واستقدامهم في بعض الشركات كمرحلة تجريبية.. " في المرتبة الأخيرة .

وبشكل عام فإن المتوسط العام لإجابات أسئلة عينة الادارة المالية بلغ (4.37) والانحـــراف المعياري لها (0.881) وهذا يشير إلى موافقة عينةالدراسة ككل جاءت عالية مما يشير إلى وجـــود بنود مقترحة قد تقف حائلاً أمام معوقات تحول دون قدرة انظمة المعلومات المحاسبية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية.

جدول رقم (4-14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الإدارة المالية عن الفقرات التي تقيس (مدى مساهمة البنود المقترحة التالية في الحد من المعوقات التي قد تقف حائلاً أمام قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية)

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
31	عقد دورات متخصصة للطواقم المالية لتدريبهم على عمليات التجارة الإلكترونية وآلية تطوير نظام المعلومات المحاسبي بشكل يواكب التغيرات التكنولوجية.	4.47	0.885	1	عالية
32	استحداث أقسام متخصصة في الشركة تناط بها مهمات وضع السياسات الخاصة بربط نظام المعلومات المحاسبي بمعاملات التجارة الإلكترونية وتطبيق تلك السياسات ومراقبتها.	4.36	0.962	6	عالية
33	تثقيف الإدارة العليا بأهمية وضرورة التعامل في التجارة الإلكترونية وموازنة التكلفة والمنفعة.	4.38	0.895	4	عالية
34	تطبيق مفهوم توظيف المحاسب المتخصص والمؤهل تكنولوجياً.	4.34	1.000	8	عالية
35	الاستعانة ببعض الخبراء في مشروع (webtrust) واستقدامهم في بعض الشركات كمرحلة تجريبية.	4.29	1.046	9	عالية
36	إدراج مواضيع ذات علاقة في التعليم المحاسبي في الجامعات الكويتية.	4.40	1.000	2	عالية
37	رفع أجور الطواقم المالية المؤهلة في عمليات التجارة الإلكترونية.	4.34	0.960	8	عالية

38	استقدام شركات أجنبية خبيرة في تعاملات التجارة الإلكترونية مع شركات كويتية كشريك استراتيجي.	**4.39**	**0.966**	**3**	
39	إنشاء مواقع إلكترونية للشركات الكويتية تحمل ختماً متخصصاً من مدققي التجارة الإلكترونية لإضفاء الموثوقية على تعاملاتهم.	**4.35**	**0.994**	**7**	**عالية**
40	وضع سياسات الشركة الخاصة بتعاملاتها في التجارة الإلكترونية على مواقعها عبر شبكة الإنترنت لإضفاء الشفافية.	**4.37**	**0.946**	**5**	**عالية**
	المتوسط الحسابي	**4.37**	**0.881**		**عالية**

يبين الجدول رقم (4−15) أن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات التي تقيس البنود المقترحة للحد من المعوقات التي قد تقف حائلاً أمام قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع التجارة الإلكترونية من وجهة نظر عينة المدققين تراوحت ما بين (4.68 – 4.84) وتشيرهذه النتائج إلى أن إجابات أفراد عينة المدققين جاءت بالموافقة على جميع الفقرات إذ إن هذه المتوسطات الحسابية أكبر من المتوسط الافتراضي (3) ويتضح من الجدول أن الفقرة رقم (32) التي تنص: " استحداث أقسام متخصصة في الشركة تناط بها مهمات وضع السياسات الخاصة بربط نظام المعلومات المحاسبي بمعاملات التجارة الإلكترونية وتطبيق تلك السياسات ومراقبتها. "جاءت في المرتبة الأولى، وجاءت الفقرة رقم (40) التي تنص " وضع سياسات الشركة الخاصة بتعاملاتها في التجارة الإلكترونية على مواقعها عبر شبكة الإنترنت لإضفاء الشفافية. " في المرتبة الأخيرة .

وبشكل عام فإن المتوسط العام لإجابات أسئلة عينة المدققين بلغ (4.75) والانحراف المعيـــاري لها (0.265) وهذا يشير إلى موافقة عينةالمدققين جاءت عالية مما يشير إلى وجود بنود مقترحة قد تقف حائلاً أمام معوقات تحول دون قدرة أنظمة المعلومات.

جدول رقم (4-15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة المدققين على الفقـــرات التـــي تقيس (مدى مساهمة البنود المقترحة التالية في الحد من المعوقات التي قد تقف حائلاً أمام قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية)

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
31	عقد دورات متخصصة للطواقم المالية لتدريبهم على عمليات التجارة الإلكترونية وآلية تطوير نظام المعلومات المحاسبي بشكل يواكب التغيرات التكنولوجية.	**4.78**	**0.419**	**2**	**عالية**
32	استحداث أقسام متخصصة في الشركة تناط بها مهمات وضع السياسات الخاصة بربط نظام المعلومات المحاسبي بمعاملات التجارة الإلكترونية وتطبيق تلك السياسات ومراقبتها.	**4.84**	**0.368**	**1**	**عالية**
33	تثقيف الإدارة العليا بأهمية وضرورة	**4.78**	**0.419**	**2**	**عالية**

	التعامل في التجارة الإلكترونية وموازنة التكلفة والمنفعة.				
34	تطبيق مفهوم توظيف المحاسب المتخصص والمؤهل تكنولوجياً.	4.71	0.455	6	عالية
35	الاستعانة ببعض الخبراء في مشروع (webtrust) واستقدامهم في بعض الشركات كمرحلة تجريبية.	4.76	0.429	5	عالية
36	إدراج مواضيع ذات علاقة في التعليم المحاسبي في الجامعات الكويتية.	4.78	0.419	2	عالية
37	رفع أجور الطواقم المالية المؤهلة في عمليات التجارة الإلكترونية.	4.70	0.463	9	عالية
38	استقدام شركات أجنبية خبيرة في تعاملات التجارة الإلكترونية مع شركات كويتية كشريك استراتيجي.	4.71	0.455	6	عالية
39	إنشاء مواقع إلكترونية للشركات الكويتية تحمل ختماً متخصصاً من مدققي التجارة الإلكترونية لإضفاء الموثوقية على تعاملاتهم.	4.71	0.455	6	عالية
40	وضع سياسات الشركة الخاصة بتعاملاتها في التجارة الإلكترونية على مواقعها عبر شبكة الإنترنت لإضفاء الشفافية.	4.68	0.534	10	عالية
	المتوسط الحسابي	4.75	0.265		عالية

يبين الجدول رقم (4-16) أن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات التي تقيس البنود المقترحة للحد من المعوقات التي قد تقف حائلاً أمام قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية

على التعامل مع التجارة الإلكترونية من وجهة نظرعينة الدراسة ككل تراوحت ما بـــين (4.45 – 4.57) وتشير هذه النتائج إلى أن إجابات أفراد عينة الدراسة ككل جاءت بالموافقـــة علـــى جميـــع الفقرات إذ إن هذه المتوسطات الحسابية أكبر من المتوسط الافتراضي (3) ويتضح من الجدول أن الفقرة رقم (31) التي تنص: " عقد دورات متخصصة للطواقم المالية لتدريبهم على عمليات التجارة الإلكترونية وآلية تطوير نظام المعلومات المحاسبي بشكل يواكب التغيرات التكنولوجية. "جاءت في المرتبة الأولى، وجاءت الفقرة رقم (35) التي تنص " الاستعانة بـــبعض الخبـــراء فـــي مـــشروع (webtrust) واستقدامهم في بعض الشركات كمرحلة تجريبية " في المرتبة الأخيرة .

وبشكل عام فإن المتوسط العام لإجابات أسئلة عينة الدراسة ككل بلغ (4.50) والانحراف المعياري لها (0.754) وهذا يشير إلى موافقة عينة الدراسة إذ جاءت عالية مما يشير إلى وجود بنود مقترحة قد تقف حائلاً أمام معوقات تحول دون قدرة انظمة المعلومات.

جدول رقم (4-16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة ككل على الفقرات التي تقيس (مدى مساهمة البنود المقترحة التالية في الحد من المعوقات التي قد تقف حائلاً أمام قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية)

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
31	عقد دورات متخصصة للطواقم المالية لتدريبهم على عمليات التجارة الإلكترونية وآلية تطوير نظام المعلومات المحاسبي بشكل يواكب التغيرات التكنولوجية.	**4.57**	**0.774**	**1**	**عالية**

36	إدراج مواضيع ذات علاقة في التعليم المحاسبي في الجامعات الكويتية.	4.53	0.868	2	عالية
32	استحداث أقسام متخصصة في الشركة تناط بها مهمات وضع السياسات الخاصة بربط نظام المعلومات المحاسبي بمعاملات التجارة الإلكترونية وتطبيق تلك السياسات ومراقبتها.	4.52	0.843	3	عالية
33	تثقيف الإدارة العليا بأهمية وضرورة التعامل في التجارة الإلكترونية وموازنة التكلفة والمنفعة.	4.51	0.791	4	عالية
38	استقدام شركات أجنبية خبيرة في تعاملات التجارة الإلكترونية مع شركات كويتية كشريك استراتيجي.	4.50	0.843	5	عالية
39	إنشاء مواقع إلكترونية للشركات الكويتية تحمل ختماً متخصصاً من مدققي التجارة الإلكترونية لإضفاء الموثوقية على تعاملاتهم.	4.47	0.868	6	عالية
40	وضع سياسات الشركة الخاصة بتعاملاتها في التجارة الإلكترونية على مواقعها عبر شبكة الإنترنت لإضفاء الشفافية.	4.47	0.843	6	عالية
34	تطبيق مفهوم توظيف المحاسب المتخصص والمؤهل تكنولوجياً.	4.46	0.874	8	عالية
37	رفع أجور الطواقم المالية المؤهلة في عمليات التجارة الإلكترونية.	4.46	0.843	8	عالية
35	الاستعانة ببعض الخبراء في مشروع (webtrust) واستقدامهم في بعض الشركات كمرحلة تجريبية.	4.45	0.915	10	عالية
	المتوسط الحسابي	4.50	0.754		عالية

4-4 اختبارالفرضيات

الفرضية الرئيسية الأولى: "لا توجد قدرة لأنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية (من وجهة نظر عينة الدراسة)".

تم استخدام اختبار one sample t-test لاختبار هذه الفرضية وفيما يلي النتائج التي تم التوصل اليها :

جدول (4-17)

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

T المحسوبة	T الجدولية	معنويةT	المتوسط الحسابي
12.254	1.96	0.000	3.591

تشير نتائج الجدول إلى أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية، كما أن قيمة (T) المعنوية أقل من الدلالة الإحصائية (0.05) مما يعني موافقة أفراد عينة الدراسة على فقرات هذه الفرضية هي موافقة لها دلالات معنوية، وبذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة أي توجد قدرة لأنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية (من وجهة نظر عينة الدراسة)".

الفرضية الرئيسية الثانية: "لا توجد فروقات ذات دلاله إحصائية بين وجهة نظر عينة الدراسة (الادارة المالية للشركات والمدققين الخارجيين) حول قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام Independent sample t-test وفيما يلي النتائج التي تم الوصول اليها:

جدول (4−18)

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

العينة	المتوسط الحسابي	معنويةT	T الجدولية	T المحسوبة
الادارة المالية	3.84	0.000	1.96	9.433
المدققين	3.17			

تشير نتائج الجدول رقم (4−18) إلى أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية، كما أن قيمة (T) المعنوية أقل من الدلالة الاحصائية (0.05) مما يعني موافقة أفراد عينة الدراسة على فقرات هذه الفرضية هي موافقة لها دلالات معنوية، وبذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة أي توجد فروقات ذات دلاله إحصائية بين وجهة نظر عينة الدراسة (الإدارة المالية للشركات والمدققين الخارجيين) حول قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية وتشير المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (4−18) إلى أن الفروق لصالح الإدارة المالية. وتعتقد الباحثة أن سبب هذا الاختلاف يعود إلى أن الإدارة المالية وكما جاء في تحليل المتوسطات سابقا أكثر ارتفاعا على قدرة أنظمتها على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية.

الفرضية الرئيسية الثالثة: "لا توجد معوقات تحول دون قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية (من وجهة نظر عينة الدراسة)".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام Independent sample t- test وفيما يلي النتائج التي تم الوصول اليها:

جدول (4−19)

اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

T المحسوبة	T الجدولية	معنويةT	المتوسط الحسابي
29.804	1.96	0.000	4.32

تشيرنتائج الجدول رقم (4−19) إلى أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية، كما أن قيمة (T) المعنوية أقل من الدلالة الإحصائية (0.05) مما يعني موافقة أفراد عينة الدراسة على فقرات هذه الفرضية هي موافقة لها دلالات معنوية، وبذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي توجد معوقات تحول دون قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية (من وجهة نظر عينة الدراسة)".

الفرضية الرئيسية الرابعة: "لا توجد فروقات ذات دلاله إحصائية بين وجهة نظر عينة الدراسة (الإدارة المالية للشركات والمدققين الخارجيين) حول وجود معوقات تحول دون قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام Independent sample t- test وفيما يلي النتائج التي تم الوصول اليها:

جدول (4–20)

اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة

العينة	المتوسط الحسابي	معنويةT	T الجدولية	T المحسوبة
الادارة المالية	4.20	0.000	1.96	4.684
المدققين	4.57			

تشير نتائج الجدول رقم(4–20) إلى أن قيمة (T) المحسوبة أكبرمن قيمة (T) الجدولية، كما أن قيمة (T) المعنوية أقل من الدلالة الإحصائية (0.05) مما يعني موافقة أفراد عينة الدراسة على فقرات هذه الفرضية هي موافقة لها دلالات معنوية، وبذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة أي توجد فروقات ذات دلاله إحصائية بين وجهة نظرعينة الدراسة (الإدارة المالية للشركات والمدققين الخارجيين) حول وجود معوقات تحول دون قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية. وتشير المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (4–20) إلى أن الفروق لصالح المدققين. وتعتقد الباحثة أن سبب وجود هذه الفروق تعود إلى قناعة المدققين وكما جاء في التحليل المتعلق بتعامل الشركات الحالي بالتجارة الإلكترونية أو نيتها بالتعامل المستقبلي إذ يرى المدققون أن الشركات لا تتعامل حاليا بالتجارة الإلكترونية وليس لديها نية بالتعامل المستقبلي.

الفرضية الرئيسية الخامسة: "لا توجد حلول مناسبة تحد من المعوقات التي تقف حائلا أمام قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية (من وجهة نظر عينة الدراسة)".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام Independent sample t- test وفيما يلي النتائج التي تم الوصول إليها:

جدول (4−21)

اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة

T المحسوبة	T الجدولية	معنويةT	المتوسط الحسابي
27.183	1.96	0.000	4.50

تشيرنتائج الجدول رقم(4−21) إلى أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية، كما أن قيمة (T) المعنوية أقل من الدلالة الإحصائية (0.05) مما يعني موافقة أفراد عينة الدراسة على فقرات هذه الفرضية هي موافقة لها دلالات معنوية، وبذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي توجد حلول مناسبة تحد من المعوقات التي تقف حائلاً أمام قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية (من وجهة نظرعينة الدراسة)".

الفرضية الرئيسية السادسة: "لا توجد فروقات ذات دلاله إحصائية بين وجهة نظر عينة الدراسة (الإدارة المالية للشركات والمدققين الخارجيين) حول وجود حلول تحدّ من المعوقات التي

تقف حائلا أمام قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام Independent sample t- test وفيما يلي النتائج التي تم الوصول إليها:

جدول (4−22)

اختبار الفرضية الرئيسية السادسة

العينة	المتوسط الحسابي	معنويةT	T الجدولية	T المحسوبة
الادارة المالية	4.37	0.000	1.96	4.412
المدققين	4.75			

تشيرنتائج الجدول رقم (4−22) إلى أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية، كما أن قيمة (T) المعنوية أقل من الدلالة الإحصائية (0.05) مما يعني موافقة أفراد عينة الدراسة على فقرات هذه الفرضية هي موافقة لها دلالات معنوية، وبذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي توجد فروقات ذات دلاله إحصائية بين وجهة نظر عينة الدراسة (الإدارة المالية للشركات والمدققين الخارجيين) حول وجود حلول تحد من المعوقات التي تقف حائلاً أمام قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية. وتشير المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (4−22) إلى أن الفروق لصالح المدققين. وتعزوالباحثة هذا الاختلاف إلى أهمية الحلول من وجهة نظر كل فئة.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 النتائج

5-2 التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 النتائج

بعد أن قامت الباحثة بتحليل استبانة البحث وبالاستناد على النتائج الإحصائية التي تم التوصل إليها في الفصل السابق فإنه يمكن تلخيص النتائج بما يلي:

1- بالاستناد على التحليل الديمغرافي فأغلب النتائج دلت على أن عينة الدراسة كانت عينة متخصصة إلى حد كبير من منطلق أن النسبة العظمى منها ممن يحملون تخصص المحاسبة ويعملون في مجال عملهم المحدد.

2- وجدت الباحثة نقطة ضعف مهمة وتحديدا في عينة الدراسة الممثلة بالمدققين الخارجيين وهي عدم حصول أغلبيتهم على شهادات مهنية متخصصة.

3- اتفقت عينة الدراسة على أنه لدى أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية القدرة على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية مستقبلا إلا أنهم اختلفوا في مستوى تلك القدرة حيث تعتقد الإداراة المالية لتلك الشركات بأن القدرة عالية جدا بينما يرى المدققون الخارجييون أن قدرتها متوسطة.

4- اتفقت عينة الدراسة على وجود معوقات تحول دون قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية إلا أنهم اختلفوا في درجة أهمية المعوقات إذ ترى الإدارة المالية أن أهم تلك المعوقات تتمثل: أ- مخاطر عمليات التجارة

الإلكترونية والتخوف منها، ب- عدم إدراك الإدارة العليا في الشركات لأهمية تطوير النظـــام المالي، ج- التكلفة العالية لوضع السياسات وتطبيقها. بينما يرى المدققون بأن أهم المعوقـــات تتمثل في :

أ- غياب التوثيق المستندي لعمليات التجارة الإلكترونية

ب- قلة خبرة الإدارة المالية في هذا المجال.

ج- مخاطر عمليات التجارة الإلكترونية.

5- اتفقت عينة الدراسة على وجود حلول تسهم في الحد من المعوقات التي قد تقف حائلا أمام قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية إلا أنهم اختلفوا في أهمية تلك الحلول إذ ترى الإدارة المالية أن أهم الحلول تتمثل في :

أ- عقد دورات متخصصة للطواقم المالية.لتدريبهم على عمليات التجارة الإلكترونية وآلية تطوير نظام المعلومات المحاسبي بشكل يواكب التغيرات التكنولوجية

ب- إدراج مواضيع ذات علاقة في التعليم المحاسبي في الجامعـــات الكويتيـــة، ج- اســـتقدام شركات أجنبية خبيرة في تعاملات التجارة الإلكترونية مع شركات كويتية كشريك اســـتراتيجي. بينما يرى المدققون بأن أهم الحلول تتمثل بـــ :

أ- استحداث أقسام متخصصة في الشركات تناط بها مهمات وضع السياسات الخاصة بربط نظام المعلومات المحاسبي بمعاملات التجارة الإلكترونية وتطبيق تلك السياسات ومراقبتها، ب- تدقيق الإدارة العليا بأهمية وضرورة التعامل في التجارة الإلكترونية وموازنة التكلفة والمنفعـــة، ج- إدراج مواضيع ذات علاقة في التعليم المحاسبي.

5-2 التوصيات

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها تود الباحثة بالتوجيه كما يلي:

1- إيجاد طريقة أو آلية وبشكل مشابه للمعمول به في الأردن وذلك بإلزام المدقق الخارجي بالحصول على شهادة مهنية وعدم السماح له بتدقيق الشركات دون الحصول على تلك الشهادة.

2- عقد ندوات ودورات متخصصة تبين أهمية وضرورة التعامل بالتجارة الإلكترونية وخصوصا لما تسهم به في تحقيق عوائد كبيرة لا يمكن تحقيقها في ظل التجارة التقليدية.

3- العمل على الحد من المعوقات التي تحول دون قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية وذلك من خلال:

أ- تثقيف كل من الإدارة المالية والمدققين الخارجيين بمخاطر التجارة الإلكترونية وتدريبهم على المشاريع الحديثة التي أسهمت في الحد من تلك المخاطر وعالجت مشكلة غياب التوثيق المستندي ومثال على ذلك المشروع الأمريكي الكندي المشترك Webtrust.

ب- تثقيف مجالس إدارات الشركات بأهمية التجارة الإلكترونية وضرورة تطوير الأنظمة المحاسبية للشركات بشكل يواكبها من خلال دراسات الجدوى وتحليل التكلفة والمنفعة.

ج- إنشاء أقسام متخصصة في الشركات تناط بها مهمات التجارة الإلكترونية.

د- التعاون مع شركات أجنبية متخصصة بحماية عمليات التجارة الإلكترونية.

4- ضرورة إدراج مساقات حديثة متعلقة بالتجارة الإلكترونية والتدقيق على عملياتها ضمن مناهج أقسام المحاسبة في الجامعات الكويتية.

5- عمل دراسات لاحقة لهذه الدراسة تحلل النية الاقتصادية للدولة ككل لحصر جاهزيتها لتطبيق التجارة الإلكترونية بشكل شامل.

المراجع

أولا: العربية:

1- بلقاسم، زايري، دلوباشي علي، (أيار، 2002)، "طبيعة التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها المتعددة"، **المؤتمر العلمي السنوي الثاني لتكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية** ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة– عمان – الأردن

2- الدوسري، سلطان حسن الضابط، (2006)، **الضوابط الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة دراسة تحليلية في المنشات القطرية،** اطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

3- الدلابيح، عبد الرحمن خالد، (2009)، "**تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية باستخدام المدخل المحاسبي (الموارد – الأحداث – الأطراف المتعاملة) بالتطبيق في الشركات الدوائية الأردنية** "، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الاردن.

4- العمودي، احمد عبد الله عمر، (2006)، " **أثر التجارة الالكترونية على المراجعة دراسة ميدانية في اليمن،** اطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

5- القشي، ظاهر شاهر،(2003)، "**مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية**"، اطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الاردن.

6- القطاونة، عادل محمد (2005)، "**اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي**" رسالة ماجستير، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الاردن.

7- القطناني، خالد محمود حسن، (2005)، **الضوابط الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية المصرفية المحوسبة دراسة تحليلية في المصارف التجارية في الأردن**، اطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

8- كردية، رامية احمد عزت، (2007)، "**اثر التجارة الالكترونية على تطوير انظمة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الاردنية دراسة ميدانية**"، رسالة ماجستير، جامعة ال البيت، المفرق، الاردن.

9- المساعدة، علي احمد (2006)، " **أثر استخدام التجارة الالكترونية على نظم المعلومات المحاسبية في شركات الاتصالات الاردنية**" رسالة ماجستير، جامعة ال البيت، المفرق، الاردن.

10- مطاحن، ريم (2009) "**مدى قدرة مُدقّقي الحسابات الخارجيّين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية**" رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.

ثانيا: الاجنبية:

1. El-Dyasty, Mohamed M., (2004), Accounting Profession and Web assurance Service, Paper **No. 484282 (www.ssrn.com).**
2. **Exposure Draft**, AICPA/CICA, Trust Services Principles and Criteria, Incorporating Systrust and Webtrust, July 1, 2002, Version 1.0, American Institute of Certified Public Accountants, Inc.
3. **(www.aicpa.org)**
4. Glover, Jonathan C., Ijiri, Yuji, (2000), ‘Revenue Accounting’ in the Age of E-Commerce: Exploring Its Conceptual and Analytical Frameworks, **Paper No. 228163 (www.ssrn.com)**.
5. Huuhtanen, Juha, (2004), **Critical Success Factors in Integration of Ecommerce and Financial Information Systems, Case: Elisa ShopIt - Virtual Store**, M.Sc Thesis in accounting, The Swedish School of Economics and Business Adminstration, Swedish.
6. **International Seal Usage Guide, 2004**, American Institute of Certified Public Accountants Inc., and Canadian Institute of Chartered Accountants, **(www.aicpa.org)**
7. Kenneth C. Laudon & Carol Guericio Traver (2001), **E-commerce, by E-wire**, USA,

8. Pathak, Jagdish, (2002), A Tale of Compatible Twins! Success of E-Commerce & Information Systems/ internal Auditors, **Paper No. 373761 (www.ssrn.com).**
9. Tagliavini, Marco, Ravarini, Aurelio, and Anotonelli, Alessandro, (2001) " An Evaluation Model for Electronic Commerce Activities within SMEs, **journal of information tech.,** vol. 2, issue 2, April 2001, MA, USA**.**

جـامـعـة الـشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

الملحق رقم (1)

كلية الأعمال

قسم المحاسبة/ برنامج الماجستير

السادة/ .... المحترمون

تقوم الباحثة بإجراء دراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير بعنوان "**مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الالكترونية**".

ونظراً لما تتمتعون به من دراية وخبرة عملية بحكم موقعكم، ترجو الباحثة من سيادتكم التكرم بمساعدتها في جمع البيانات اللازمة للدراسة وذلك من خلال قراءة هذه الاستبانة بتمعن والاجابة على جميع فقراتها بدقة موضوعية.

وتؤكد الباحثة لكم بأن جميع المعلومات التي سيتم جمعها ستعامل بسرية تامة وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

الباحثة

هيا يعقوب العبيد

اولاً: المعلومات الديموغرافية

يرجى التكرم بوضع إشارة (×) أمام الإجابة المناسبة.

1- الشهادة الأكاديمية:

☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ما جستير

☐ دكتوراة ☐ أخرى (تذكر)....................

2- التخصص الدقيق:

☐ محاسبة ☐ إدارة ☐ اقتصاد

☐ نظم معلومات ☐ أخرى (تذكر) ....

3- الوظيفة الحالية:

☐ مدير مالي ☐مدقق خارجي ☐مدقق داخلي

☐ محاسب ☐أخرى (تذكر)....................

4- هل تحمل شهادة مهنية:

☐نعم ☐لا

5- في حالة الإجابة عن السؤال اعلاه (بنعم) ، اذكر نوعية الشهادة المهنية التي تحملها:

....

6- سنوات الخبرة:

☐ أقل من خمس سنوات

☐ خمس سنوات وأقل من عشر سنوات.

☐ عشر سنوات وأقل من خمس عشرة سنة.

□ أكثر من خمس عشرة سنة.

7- هل تتعامل الشركة في التجارة الإلكترونية:

□ نعم □لا

8- في حالة الإجابة عن السؤال أعلاه (بلا)، هل تنوي الشركة التعامل بالتجارة الالكترونية مستقبلاً:

□نعم □لا

ملاحظة: " اذا كنت مدققاً خارجياً فالسؤالان (7،8) خاص بالشركات التي تقوم بتدقيقها"

ثانياً: فقرات الاستبانة

المقدمة:

من المعروف بأن التعامل بالتجارة الالكترونية من الأمور التي تسعى الى الخوض بها جميع الشركات وخصوصاً لما يمكن تحقيقه من عوائد مستقبلية لا يستهان بها.

ومن المعروف أيضاً أنه لا يمكن الخوض بهذا النوع من التجارة في ظل غياب نظام معلومات محاسبي كفوء.

مما سبق فإن الباحثة تسعى الى استقصاء القدرة الحالية لنظام المعلومات المحاسبي المعمول به في الشركة على التعامل مع عمليات التجارة الالكترونية مستقبلاً وذلك لتحديد المعوقات ان وجدت واقتراح الحلول المناسبة للحد من تلك المعوقات.

السؤال الأول:

في حالة أنكم ستقومون مستقبلاً بالتعامل بالتجارة الالكترونية أو كنتم فعلاً متعاملين بها فما مدى قدرة نظام معلوماتكم المحاسبي الحالي على الالتزام وتطبيق المبادئ التالية المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك (webtrust) ؟

ملاحظة: "بالنسبة للمدققين الخارجين فالسؤال مناط برأيهم بالشركات التي يقومون بتدقيقها":

الفقرات	درجة القدرة				
	عالية جداً	عالية	متوسطة	متدنية	معدومة
أولاً: التزام الشركة بمبدأ الحماية Security					
1. وضع سياسات خاصة بحماية النظام المالي.					
2. وضع آليات وخطوات عمل خاصة بشبكات الربط الخاصة بحماية النظام المالي.					

الفقرات	عالية جداً	عالية	متوسطة	متدنية	معدومة
3. وضع اجراءات معينة لتطبيق آلية حماية النظام المالي.					
4. وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط وإجراءات الحماية.					

الفقرات	درجة القدرة				
	عالية جداً	عالية	متوسطة	متدنية	معدومة
ثانياً: التزام الشركة بمبدأ جاهزية النظام Availability					
5. وضع سياسات خاصة بجاهزية النظام المالي.					
6. وضع آليات وخطوات عمل خاصة بشبكات الربط لجعل النظام جاهزاً.					
7. وضع إجراءات معينة لتأكيد جاهزية النظام المالي.					
8. وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط والاجراءات المساهمة في جعل النظام جاهزاً للاستخدام.					
الفقرات	**درجة القدرة**				
	عالية جداً	**عالية**	**متوسطة**	**متدنية**	**معدومة**
ثالثاً: التزام الشركة بمبدأ تكامل تشغيل النظام Processing Integrity					
9. وضع سياسات خاصة تؤكد تكامل عمليات تشغيل النظام المالي.					
10. وضع آليات وخطوات عمل خاصة بشبكات الربط لجعل عمليات النظام متكاملة.					

11. وضع اجراءات معينة لتطبيق وتأكيد تعامل عمليات النظام.					
12. وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط والاجراءات الخاصة بالتأكيد على تكامل عمليات النظام.					
الفقرات	**درجة القدرة**				
	عالية جداً	**عالية**	**متوسطة**	**متدنية**	**معدومة**
رابعاً : التزام الشركة بمبدأ الخصوصية على الشبكة Online Privacy					
13. وضع سياسات خاصة لتأمين خصوصية التعامل ضمن النظام المالي على الشبكة الالكترونية.					
14. وضع آليات وخطوات عمل خاصة لشبكات الربط التي تساهم في تأمين خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الالكترونية.					
15. وضع اجراءات معينة كفيلة بتأكيد خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الالكترونية.					
16. وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط والاجراءات المساهمة بتأمين خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الإلكترونية.					
الفقرات	**درجة القدرة**				
	عالية جداً	**عالية**	**متوسطة**	**متدنية**	**معدومة**
خامساً: التزام الشركة بمبدأ السرية Confidentiality					
17. وضع سياسات خاصة لتأمين وحماية سرية					

البيانات المالية.					
18. وضع آليات وخطوات عمل خاصة بشبكات الربط التي تساهم في تأمين حماية سرية البيانات المالية.					
19. وضع اجراءات معينة كفيلة بتأكيد حماية سرية البيانات المالية.					
20. وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط والاجراءات المساهمة بتأمين حماية سرية البيانات المالية.					

السؤال الثاني:

ما مدى مساهمة البنود التالية في اعاقة قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الكويتيـــة على التعامل مع التجارة الالكترونية؟

الفقرات	**درجة القدرة**				
	عالية جداً	**عالية**	**متوسطة**	**متدنية**	**معدومة**
21.تعقّيد عمليات التجارة الالكترونية.					
22.غياب التوثيق المستندي لعمليات التجارة الالكترونية.					
23.قلة خبرة الادارة المالية في هذا المجال.					
24.حداثة استخدام التجارة الالكترونية في الكويت.					
25.مخاطر عمليات التجارة الالكترونية والتخوف منها.					
26.التكلفة العالية لوضع السياسات وتطبيقها على أرض الواقع في نظام المعلومات المحاسبي.					
27.التطور التكنولوجي المتسارع وصعوبة وتكلفة مواكبته.					

					28.عدم وجود جهات تأهيلية لهذا الموضوع.
					29.تدني أجور الإدارة المالية في الشركة.
					30.عدم إدراك الإدارة العليا في الشركة لأهمية تطوير النظام المالي.

ملاحظة: في حالة وجود أي معوقات أخرى، أو أي مقترحات أرجو ذكرها بالأسفل:

....

....

....

....

....

....

السؤال الثالث

ما مدى مساهمة البنود المقترحة التالية في الحد من المعوقات التي قد تقف حائلاً أمـــام قـــدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية؟

الفقرات	درجة القدرة				
	عالية جداً	**عالية**	**متوسطة**	**متدنية**	**معدومة**
31.عقد دورات متخصصة للطواقم المالية لتدريبهم على عمليات التجارة الإلكترونية وآلية تطوير نظام المعلومات المحاسبي بشكل يواكب التغيرات التكنولوجية.					
32.استحداث أقسام متخصصة في الشركة تناط بها مهام وضع السياسات الخاصة بربط نظام المعلومات المحاسبي بمعاملات التجارة الإلكترونية وتطبيق تلك السياسات ومراقبتها.					
33.تثقيف الإدارة العليا بأهمية وضرورة التعامل في التجارة الإلكترونية وموازنة التكلفة والمنفعة.					
34.تطبيق مفهوم توظيف المحاسب المتخصص والمؤهل تكنولوجياً.					
35.الاستعانة ببعض الخبراء في مشروع (webtrust) واستقدامهم في بعض الشركات كمرحلة تجريبية.					
36.إدراج مواضيع ذات علاقة في التعليم المحاسبي في الجامعات الكويتية.					
37.رفع أجور الطواقم المالية المؤهلة في عمليات التجارة الإلكترونية.					
38.استقدام شركات أجنبية خبيرة في تعاملات التجارة الإلكترونية مع شركات كويتية كشريك استراتيجي.					

39.إنشاء مواقع إلكترونية للشركات الكويتية تحمل ختم متخصص من مدققين التجارة الإلكترونية لإضفاء الموثوقية على تعاملاتهم.					
40.وضع سياسات الشركة الخاصة بتعاملاتها في التجارة الإلكترونية على مواقعها عبر شبكة الإنترنت لإضفاء الشفافية.					

ملاحظة: في حالة وجود اي حلول مقترحة أخرى ، أو مقترحات أرجو ذكرها بالأسفل:

…………………………………………………………………………………

……………………………………………………………………………………

……………………………

الملحق رقم (2)

محكمو الاستبانه:

الاسم	الجامعة
الأستاذ الدكتور محمد مطر	جامعة الشرق الأوسط
الدكتور عبد الناصر نور	جامعة الشرق الأوسط
الأستاذ الدكتور وائل الراشد	جامعة الكويت

ملحق رقم (3)

مخرجات التحليل الإحصائي

Crosstabs

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
sector * edlevel	188	100.0%	0	.0%	188	100.0%
sector * special	188	100.0%	0	.0%	188	100.0%
sector * job	188	100.0%	0	.0%	188	100.0%
sector * certi	188	100.0%	0	.0%	188	100.0%
sector * exper	188	100.0%	0	.0%	188	100.0%
sector * q7a	188	100.0%	0	.0%	188	100.0%
sector * q8a	188	100.0%	0	.0%	188	100.0%

sector * edlevel Crosstabulation

.			edlevel			
			1.00	2.00	3.00	Total
sector	company	Count	14	101	10	125
		% within sector	11.2%	80.8%	8.0%	100.0%
	auditors	Count	0	53	10	63
		% within sector	.0%	84.1%	15.9%	100.0%
	Total	Count	14	154	20	188
		% within sector	7.4%	81.9%	10.6%	100.0%

sector * special Crosstabulation

			special			
			1.00	2.00	3.00	4.00
Sector	company	Count	78	8	20	3
		% within sector	62.4%	6.4%	16.0%	2.4%
	auditors	Count	33	13	14	1
		% within sector	52.4%	20.6%	22.2%	1.6%
	Total	Count	111	21	34	4
		% within sector	59.0%	11.2%	18.1%	2.1%

sector * special Crosstabulation

			special	
			5.00	Total
sector	company	Count	16	125
		% within sector	12.8%	100.0%
	auditors	Count	2	63
		% within sector	3.2%	100.0%
	Total	Count	18	188
		% within sector	9.6%	100.0%

sector * job Crosstabulation

			job			
			1.00	2.00	3.00	4.00
Sector	company	Count	12	0	10	87
		% within sector	9.6%	.0%	8.0%	69.6%
	auditors	Count	13	12	26	12
		% within sector	20.6%	19.0%	41.3%	19.0%
	Total	Count	25	12	36	99
		% within sector	13.3%	6.4%	19.1%	52.7%

sector * job Crosstabulation

			job	
			5.00	Total
sector	company	Count	16	125
		% within sector	12.8%	100.0%
	auditors	Count	0	63
		% within sector	.0%	100.0%
	Total	Count	16	188
		% within sector	8.5%	100.0%

sector * certi Crosstabulation

			certi		
			no	yes	Total
sector	company	Count	114	11	125
		% within sector	91.2%	8.8%	100.0%
	auditors	Count	57	6	63
		% within sector	90.5%	9.5%	100.0%
	Total	Count	171	17	188
		% within sector	91.0%	9.0%	100.0%

sector * exper Crosstabulation

			exper				
			1.00	2.00	3.00	4.00	Total
sector	company	Count	46	57	16	6	125
		% within sector	36.8%	45.6%	12.8%	4.8%	100.0%
	auditors	Count	4	29	16	14	63
		% within sector	6.3%	46.0%	25.4%	22.2%	100.0%
	Total	Count	50	86	32	20	188
		% within sector	26.6%	45.7%	17.0%	10.6%	100.0%

sector * q7a Crosstabulation

			q7a		
			no	yes	Total
sector	company	Count	72	53	125
		% within sector	57.6%	42.4%	100.0%
	auditors	Count	63	0	63
		% within sector	100.0%	.0%	100.0%
	Total	Count	135	53	188
		% within sector	71.8%	28.2%	100.0%

sector * q8a Crosstabulation

			q8a			
				1	2	Total
sector	company	Count	57	45	23	125
		% within sector	45.6%	36.0%	18.4%	100.0%
	auditors	Count	0	63	0	63
		% within sector	.0%	100.0%	.0%	100.0%
.	Total	Count	57	108	23	188
		% within sector	30.3%	57.4%	12.2%	100.0%

Means

Case Processing Summary

	Cases					
	Included		Excluded		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
q1 * sector	188	100.0%	0	.0%	188	100.0%
q2 * sector	188	100.0%	0	.0%	188	100.0%
q3 * sector	188	100.0%	0	.0%	188	100.0%
q4 * sector	188	100.0%	0	.0%	188	100.0%
q5 * sector	188	100.0%	0	.0%	188	100.0%

q6 * sector	188	100.0%	0	.0%	188	100.0%
q7 * sector	188	100.0%	0	.0%	188	100.0%
q8 * sector	188	100.0%	0	.0%	188	100.0%
q9 * sector	188	100.0%	0	.0%	188	100.0%
q10 * sector	188	100.0%	0	.0%	188	100.0%
q11 * sector	188	100.0%	0	.0%	188	100.0%
q12 * sector	188	100.0%	0	.0%	188	100.0%
q13 * sector	188	100.0%	0	.0%	188	100.0%
q14 * sector	188	100.0%	0	.0%	188	100.0%
q15 * sector	188	100.0%	0	.0%	188	100.0%
q16 * sector	188	100.0%	0	.0%	188	100.0%
q17 * sector	188	100.0%	0	.0%	188	100.0%
q18 * sector	188	100.0%	0	.0%	188	100.0%
q19 * sector	188	100.0%	0	.0%	188	100.0%
q20 * sector	188	100.0%	0	.0%	188	100.0%
h1 * sector	188	100.0%	0	.0%	188	100.0%

Report

sector		q1	q2	q3	q4	q5	q6
company	Mean	3.8560	3.8160	3.7840	3.8000	3.7040	3.7440
	N	125	125	125	125	125	125
	Std. Deviation	.91320	.88340	.83843	.82305	.83303	.73949
Auditors	Mean	3.2698	3.3333	3.1587	3.1111	3.0476	3.0635
	N	63	63	63	63	63	63
	Std. Deviation	.60124	.69561	.36836	.31679	.21467	.24580
Total	Mean	3.6596	3.6543	3.5745	3.5691	3.4840	3.5160
	N	188	188	188	188	188	188
	Std. Deviation	.86591	.85445	.77376	.76732	.75626	.69741

Report

sector		q7	q8	q9	q10	q11	q12
company	Mean	3.7120	3.6960	3.8320	3.7760	3.7760	3.7120
	N	125	125	125	125	125	125
	Std. Deviation	.77059	.77485	.81058	.80185	.79173	.80137
Auditors	Mean	3.1905	3.2540	3.0476	3.1429	3.1429	3.2698
	N	63	63	63	63	63	63
	Std. Deviation	.53452	.67126	.21467	.35274	.35274	.65270
Total	Mean	3.5372	3.5479	3.5691	3.5638	3.5638	3.5638
	N	188	188	188	188	188	188
	Std. Deviation	.74122	.76895	.76732	.74659	.73940	.78159

Report

sector		q13	q14	q15	q16	q17	q18
company	Mean	3.8560	3.7760	3.7360	3.7280	3.9760	3.9040
	N	125	125	125	125	125	125
	Std. Deviation	.94787	.86008	.90824	.89241	.85632	.84647
Auditors	Mean	3.0635	3.0952	3.1746	3.1429	3.1270	3.1111
	N	63	63	63	63	63	63
	Std. Deviation	.24580	.29590	.52486	.47032	.45763	.40605
Total	Mean	3.5904	3.5479	3.5479	3.5319	3.6915	3.6383
	N	188	188	188	188	188	188
	Std. Deviation	.86976	.78953	.84198	.82348	.84684	.81891

Report

sector		q19	q20	h1
company	Mean	4.0000	3.9120	3.8048
	N	125	125	125
	Std. Deviation	.86136	.84258	.71178
Auditors	Mean	3.1746	3.4286	3.1675
	N	63	63	63
	Std. Deviation	.52486	.79746	.17964
Total	Mean	3.7234	3.7500	3.5912
	N	188	188	188
	Std. Deviation	.85786	.85671	.66154

Means

Report

sector		q21	q22	q23	q24	q25	q26
company	Mean	4.0800	4.2320	4.1360	4.2240	4.2800	4.2560
	N	125	125	125	125	125	125
	Std. Deviation	.90340	.90817	.85519	.84112	.79919	.78189
Auditors	Mean	4.5556	4.6667	4.6667	4.3810	4.6032	4.5873
	N	63	63	63	63	63	63
	Std. Deviation	.71341	.50800	.50800	.68223	.52486	.52777
Total	Mean	4.2394	4.3777	4.3138	4.2766	4.3883	4.3670
	N	188	188	188	188	188	188
	Std. Deviation	.87211	.82146	.79599	.79308	.73366	.72272

Report

sector		q27	q28	q29	q30	h3
Company	Mean	4.1200	4.2240	4.1920	4.2800	4.2024
	N	125	125	125	125	125
	Std. Deviation	.91228	.84112	.83951	.82891	.65875
Auditors	Mean	4.5556	4.5556	4.5238	4.5714	4.5667
	N	63	63	63	63	63
	Std. Deviation	.56162	.53212	.56389	.55979	.40281
Total	Mean	4.2660	4.3351	4.3032	4.3777	4.3245
	N	188	188	188	188	188
	Std. Deviation	.83603	.76658	.77293	.76062	.60932

Means

Report

sector		q31	q32	q33	q34	q35	q36
company	Mean	4.4720	4.3600	4.3760	4.3360	4.2880	4.4000
	N	125	125	125	125	125	125
	Std. Deviation	.88515	.96219	.89500	.99955	1.04585	1.00000
auditors	Mean	4.7778	4.8413	4.7778	4.7143	4.7619	4.7778
	N	63	63	63	63	63	63
	Std. Deviation	.41908	.36836	.41908	.45538	.42934	.41908
Total	Mean	4.5745	4.5213	4.5106	4.4628	4.4468	4.5266
	N	188	188	188	188	188	188
	Std. Deviation	.77376	.84307	.79092	.87368	.91473	.86793

Report

sector		q37	q38	q39	q40	h5
company	Mean	4.3440	4.3920	4.3520	4.3680	4.3688
	N	125	125	125	125	125
	Std. Deviation	.95970	.96634	.99398	.94644	.88010
auditors	Mean	4.6984	4.7143	4.7143	4.6825	4.7460
	N	63	63	63	63	63
	Std. Deviation	.46263	.45538	.45538	.53356	.26508
Total	Mean	4.4628	4.5000	4.4734	4.4734	4.4952
	N	188	188	188	188	188
	Std. Deviation	.84252	.84334	.86793	.84292	.75419

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	188	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	188	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.929	40

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	188	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	188	100.0

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	188	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	188	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.928	20

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	188	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	188	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.925	10

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	188	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	188	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.910	10

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
h1	188	3.5912	.66154	.04825

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
h1	12.254	187	.000	.59122	.4960	.6864

T-Test

Group Statistics

	sector	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
h1	company	125	3.8048	.71178	.06366
	Auditors	63	3.1675	.17964	.02263

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means	
		F	Sig.	t	Df
h1	Equal variances assumed	157.314	.000	6.987	186
	Equal variances not assumed			9.433	152.453

Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means		
		Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
h1	Equal variances assumed	.000	.63734	.09121
	Equal variances not assumed	.000	.63734	.06757

Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means	
		95% Confidence Interval of the Difference	
		Lower	Upper
h1	Equal variances assumed	.45739	.81729
	Equal variances not assumed	.50385	.77083

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
h3	188	4.3245	.60932	.04444

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
h3	29.804	187	.000	1.32447	1.2368	1.4121

T-Test

Group Statistics

	sector	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
h3	company	125	4.2024	.65875	.05892
	auditors	63	4.5667	.40281	.05075

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means	
		F	Sig.	t	Df
h3	Equal variances assumed	22.425	.000	-4.023-	186
	Equal variances not assumed			-4.684-	179.093

Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means		
		Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
h3	Equal variances assumed	.000	-.36427-	.09054
	Equal variances not assumed	.000	-.36427-	.07776

Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means	
		95% Confidence Interval of the Difference	
		Lower	Upper
h3	Equal variances assumed	-.54289-	-.18565-
	Equal variances not assumed	-.51772-	-.21082-

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
h5	188	4.4952	.75419	.05500

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
h5	27.183	187	.000	1.49521	1.3867	1.6037

T-Test

Group Statistics

	sector	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
h5	company	125	4.3688	.88010	.07872
	auditors	63	4.7460	.26508	.03340

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means	
		F	Sig.	t	Df
h5	Equal variances assumed	50.094	.000	-3.323-	186
	Equal variances not assumed			-4.412-	162.149

Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means		
		Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
h5	Equal variances assumed	.001	-.37723-	.11352
	Equal variances not assumed	.000	-.37723-	.08551

Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means	
		95% Confidence Interval of the Difference	
		Lower	Upper
h5	Equal variances assumed	-.60119-	-.15328-
	Equal variances not assumed	-.54609-	-.20837-